

تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا

حزيران/يونيو 2025



البنك الدولي



مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا

حزيران/يونيو 2025

بنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي © 2025

1818 NW شارع H

واشنطن العاصمة 20433

هاتف: 0001-374-202

www.worldbank.org البريد الإلكتروني

هذا العمل هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. لا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس المديرين التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو حداثة البيانات المدرجة في هذا العمل ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، أو المسؤولية فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الاساليب أو العمليات أو الاستنتاجات الموضحة. ولا تعني الحدود والألوان والتصنيفات والمعلومات الأخرى الموضحة على أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول هذه الحدود.

لا يشكل أي هنا أو يفسر أو يعتبر قيداً على أو تنازلاً عن امتيازات أو حصانات البنك الدولي، والتي يحتفظ البنك الدولي بجميعها على وجه التحديد.

الحقوق والأذونات

المادة الموجودة في هذا العمل خاضعة لحقوق الطبع والنشر. ولأن البنك الدولي يشجع على نشر معرفته، فيجوز إعادة إنتاج هذا العمل كلياً أو جزئياً لأغراض غير تجارية طالما تم الإسناد الكامل لهذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات حول الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى مطبوعات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، Street NW H 1818، واشنطن العاصمة 20433، الولايات المتحدة الأمريكية؛ الفاكس: 202-522-2625؛ البريد الإلكتروني: @pubrights.worldbank.org

تصميم وتخطيط المنشور من قبل The Word Express, Inc

جدول المحتويات

v.	شكر وتقدير
vii	الملخص التنفيذي
1	1. التطورات الاقتصادية
1.	أ. القطاع الحقيقي والنمو
6.	ب. الفقر وتأثيره على سوق العمل
9.	ج. القطاع الخارجي وتأثير العقوبات
14.	د. تطورات سعر الصرف والتضخم
17.	هـ. التطورات على مستوى المالية العامة
19.	و. تكوين واستدامة الدين
20.	ز. القطاع المالي
23	2. التوقعات الاقتصادية
27.	سوريا: مؤشرات اقتصادية مختارة (2008-2024)
31.	المراجع

قائمة الاشكال

1	الشكل	أربعة عشر عامًا من الصراع دمرت الاقتصاد السوري.....
2	الشكل	انكماش النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات منذ اندلاع الصراع.....
3	الشكل	التغيرات في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، حسب المحافظة.....
4	الشكل	ديناميكيات النمو الفريدة في المحافظات السورية في فترة ما بعد الصراع (%).....
5	الشكل	أدى الصراع والعقوبات إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لسوريا بشكل عميق.....
6	الشكل	أدى الصراع إلى انهيار الاستثمارات الخاصة والعامه.....
7	الشكل	تشير بيانات الإضاءة الليلية إلى انخفاض معتدل في النشاط الاقتصادي أثناء انتقال الرقابة.....
8	الشكل	أدت ديناميكيات الصراع في سوريا إلى تحول كبير في الرقابة الاقتصادية.....
9	الشكل	لقد زاد الفقر المدقع بشكل كبير خلال العقد الماضي.....
10	الشكل	أدى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى التعويض عن الصدمة الديموغرافية الناجمة عن الصراع.....
11	الشكل	أدى الصراع إلى تغيير جذري في الملف التعريفي لعمل العمال السوريين.....
12	الشكل	أدت الاضطرابات والعقوبات المرتبطة بالصراعات إلى انهيار التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، منذ عام 2011 ..
13	الشكل	اعتمدت سوريا بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية منذ بدء الصراع.....
14	الشكل	تحول الشركاء التجاريون الرئيسيون لسوريا بعيداً عن الدول الغربية منذ بداية الصراع.....
15	الشكل	شهدت سوريا عجزاً مستمراً في الحساب الجاري منذ بداية الصراع.....
16	الشكل	احتياطيات سوريا من النقد الأجنبي قد استنفدت تقريباً.....
17	الشكل	انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل حاد منذ بدء الصراع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو السريع في المعروض النقدي وسط ضعف الطلب على النقود.....
18	الشكل	ارتفعت قيمة الليرة السورية نتيجة لنقص السيولة بالعملة المحلية وتخفيف الضوابط على الصرف الأجنبي.....
19	الشكل	بقي التضخم في سوريا مرتفعاً منذ بداية الصراع.....
20	الشكل	انخفضت أسعار المواد الغذائية، نتيجة إزالة العديد من نقاط التفتيش العسكرية وتدفق السلع التركية المستوردة الأرخص ثمنًا.....
21	الشكل	انخفضت كل من الإيرادات والنفقات منذ بداية الصراع.....
22	الشكل	يشير الاستشعار عن بعد لمؤشرات الغطاء النباتي إلى انخفاض إنتاج المحاصيل في عام 2025 ..
23	الشكل	ساهمت الولايات المتحدة بما يتراوح بين 30 و40 في المائة من إجمالي تمويل المساعدات الإنسانية في سوريا في السنوات الأخيرة.....
24	الشكل	عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى سوريا مستمرة.....

قائمة الجداول

1	الجدول	حساسية النمو للتقلبات الاقتصادية السورية في بلدان مختارة.....
2	الجدول	إحصاءات ميزان المدفوعات السوري (مليون دولار أمريكي).....
3	الجدول	الدعم المدرج في الموازنة حسب البنود في سوريا.....
4	الجدول	الجمهورية العربية السورية/مؤشرات آفاق الفقر على المستوى الكلي.....

قائمة الأطر

1	المربع	أدت ديناميكيات الصراع في سوريا إلى تحول كبير في الرقابة الاقتصادية.....
---	--------	---

شكر وتقدير

القطاع المالي، وإروين كنيبنرج (كبير الاقتصاديين، EMNPV) بشأن تقييم الفقر وسوق العمل، ومنير محمات (مسؤول عمليات أول، GTFS1) حول تحليل إنتاج الكبتاغون وتجارة الكبتاغون. وقد استفاد التقرير من توجيهات ومراجعة كل من نادر محمد (مدير الممارسة الإقليمية، EMNDR)، وجان كريستوف كاريه (مدير قسم، MNC02)، وإريك لو بورن (مدير الممارسة، EMNMT)، وإيرينا أستراخان (مديرة الممارسة، EMNF2)، ورون فان رودن (مساعد مدير، صندوق النقد الدولي)، وكيفن كاري (مدير برنامج، EFICT)، وربيع ناصر (مؤسس مشارك، المركز السوري لأبحاث السياسات)، وسمير عيطة (حلقة الاقتصاديين العرب)

تم إعداد التقرير من قبل فريق بقيادة نوربرت فيس (كبير الاقتصاديين في البلاد/ قائد البرنامج، EMNDR) ويضم لوان زاو (كبير الاقتصاديين، EMNMT)، وزينة الشركس (أخصائية اقتصاد، EMNMT)، وجوان ماتوسيان (استشارية، EMNMT)، ورامي إبراهيم فرج عرابي (استشاري، EMNMT)، وويجيان لي (استشاري، EMNMT)، ويوتونج يانج (استشاري، EMNMT)، وييجينج بينج (استشاري، EMNMT) بشأن التقييم على المستوى الكلي ومستوى المالية العامة، وسيدريك موسيت (كبير أخصائيي القطاع المالي، EMNF2) وأندريوس سكارنوليس (كبير اقتصاديي القطاع المالي، EMNF2) بشأن تقييم

الملخص التنفيذي

العملة إلى ارتفاع التضخم بشكل كبير بعد اندلاع الصراع، حيث بلغ متوسط مؤشر سعر المستهلك السنوي 54.4% بين عامي 2011 و2024.

أدت محدودية الموارد المالية والأولويات العسكرية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، وخاصةً على النفقات الرأسمالية. وبلغ متوسط عجز المالية العامة المُدرج في موازنة الحكومة السورية 10% من الناتج المحلي الإجمالي، بين عامي 2012 و2024، باستثناء الدعم العسكري ودعم الكهرباء خارج الموازنة، وذلك على الرغم من تخفيضات الدعم في السنوات الأخيرة. وشهدت الإيرادات انخفاضًا حادًا منذ بداية الصراع، مدفوعًا بانخفاض في عائدات النفط والضرائب، وانتهاء التجارة في ظل العقوبات، وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وضعف القدرة على التحصيل. وفي عام 2024، بلغت موازنة الحكومة السورية 35.5 تريليون ليرة سورية (ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي، أو حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي).

أفاد البنك المركزي أن إجمالي ديون سوريا بلغت حوالي 27 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024 (128% من الناتج المحلي الإجمالي)، منها ديون خارجية بواقع 22.3 مليار دولار أمريكي (104% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع متأخرات كبيرة، لا سيما لإيران. كما أفادت التقارير بأن الدين المحلي ارتفع بشكل حاد إلى حوالي 5 مليارات دولار أمريكي في مارس/آذار 2025، أي ما يعادل حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

واجهت سوريا منذ سقوط نظام الأسد، أزمة سيولة حادة نتيجة نقص الأوراق النقدية المادية والاختلالات الأوسع

نتج عن الصراع الذي دام 14 عامًا في سوريا نزوح أكثر من نصف سكان ما قبل الحرب، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50%، ليبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 830 دولارًا أمريكيًا فقط في عام 2024، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى المُحدد دوليًا للبلدان منخفضة الدخل. وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى انخفاض أشد حدة بنسبة 83% بين عامي 2010 و2024.

يعيش ربع السكان الآن في فقر مدقع، تحت خط الفقر الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض البالغ 2.15 دولار أمريكي (تَعَادُل القوة الشرائية لعام 2017) للفرد الواحد في اليوم. ويعيش 67% تحت خط الفقر في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط البالغ 3.65 دولار أمريكي (تَعَادُل القوة الشرائية لعام 2017).

أدت الاضطرابات الناجمة عن الصراع والعقوبات إلى إضعاف القطاع الخارجي لسوريا، مما أدى إلى انهيار الصادرات، وتحول الشراكات التجارية نحو الجهات الفاعلة الإقليمية، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وكذلك زيادة الاعتماد على استيراد السلع الأساسية وعلى القنوات غير الرسمية للتمويل الخارجي - بما في ذلك إنتاج وتجارة الكبتاغون في عهد نظام الأسد. كما أصبح الاقتصاد بشكل عام يتصف بطابع غير رسمي إلى حد كبير.

ارتفع سعر صرف الليرة السورية في السوق بشكل حاد من 47 ليرة سورية للدولار عام 2010 إلى 14,800 ليرة سورية للدولار بنهاية عام 2024، مدفوعًا بالنمو السريع في المعروض النقدي، وضعف الطلب على العملة المحلية، في ظل اقتصاد أخذ في الانكماش. وقد أدى انخفاض قيمة

الجفاف المبكر وصعوبة الوصول إلى المناطق المزروعة إلى انخفاض إنتاج الحبوب إلى دون المتوسط في عام 2025. ويوفر التخفيف للعقوبات بعض الإمكانيات الواعدة، ولكن إلى حين اتخاذ تدابير ملموسة، ستظل الأصول المجمدة وصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية تعيق إمدادات الطاقة، والمساعدات الخارجية، وإيصال المساعدات الإنسانية، والتجارة والاستثمار.

المخاطر على الآفاق الاقتصادية مرتفعة للغاية. وتبقى التحديات الأمنية حادة. وسيُمثل تأمين الإمدادات النفطية تحدياً كبيراً للحكومة الجديدة نظراً لانقطاعات واردات النفط من إيران، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود ويفاقم من التضخم. على الجانب الإيجابي، قد يُعزز التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم الموارد أو ترتيبات الحوكمة بين الحكومة الانتقالية والسلطات في شمال شرق البلاد الإنتاج الوطني من النفط والغاز. كما أن المشاركة الإقليمية المتنامية، لا سيما من خلال تركيا وبعض دول الخليج، قد تدعم الانتعاش الاقتصادي وتجذب الاستثمارات. إن العدد المتزايد من العائدين يمثل تحديات قصيرة الأجل، ولكنه قد يعزز من النمو في الأمد المتوسط من خلال إحياء الشركات والمساهمة بالمهارات ورأس المال والعمالة، وخاصة إذا تم تخفيف العقوبات لتسهيل الاستثمارات، بما في ذلك من المغتربين (الشتات).

نطاقاً في تداول العملة المحلية. وشهد النشاط الاقتصادي مزيداً من التراجع، مع استمرار انكماشه في ظل استمرار المشاكل الأمنية، وانقطاع إمدادات النفط، وشح السيولة. وفي المقابل، انخفض التضخم إلى حد ما، مع انخفاض عدد نقاط التفتيش العسكرية الداخلية وتدفق الواردات التركية الأرخص ثمناً.

- يواجه النظام المالي السوري تحديات هائلة، مما يقيد النشاط الاقتصادي ويعرقل إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي على نطاق أوسع.
- السلطات ملتزمة بإنعاش النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة من خلال سياسات اقتصادية سليمة. وتبذل السلطات الجديدة جهوداً كبيرة لتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية في البلاد، مع التركيز على حوكمة جيدة للمال العام وإدارة مالية ونقدية رشيدة. كما تعمل الإدارة الجديدة بجد لجذب استثمارات دولية متزايدة وتعهّدات بالمساعدات، والتي يُتوقع أن تُسهم في إعادة بناء الاقتصاد.
- في ظل حالة عدم يقين شديدة، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.0% في عام 2025، بعد انخفاضه بنسبة 1.5% في عام 2024. وهذا يفترض استمرار عدم الاستقرار الأمني، وتعليق المساعدات الخارجية الأمريكية، واستمرار شح السيولة. ومن المتوقع أن يؤدي

التطورات الاقتصادية

السوري بنسبة 53% بين عامي 2010 و2022، مما أعاد النمو الاقتصادي إلى مستويات منتصف التسعينيات (الشكل 1).¹ وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى تأثير سلبي أكبر، مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 83% بين عامي 2010 و2024.² قُدِّر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في سوريا بنحو 830 دولاراً أمريكياً في عام 2024،³ وهو أقل بكثير من عتبة البنك الدولي للبلدان منخفضة الدخل (1145 دولاراً أمريكياً في السنة المالية 2025) ونقطة القطع التشغيلية لشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1335 دولاراً أمريكياً في السنة المالية 2025).

انكماش النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات منذ بداية الصراع. وكان الاختلال الاقتصادي أكثر حدة في قطاع الهيدروكربون. كما انخفض إنتاج سوريا السنوي من النفط الخام بين عامي 2010

لانت سوريا قبل عام 2011 بلداً متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، وتتسم بسرعة النمو. وبين عامي 2000 و2010، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره 4.8%. وكان التضخم منخفضاً نسبياً، حيث بلغ 4.9% في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة. وكان الحساب الجاري متوازناً إلى حد كبير، وبحلول نهاية عام 2010، كانت احتياطات سوريا الدولية، المقدرة بنحو 19.5 مليار دولار أمريكي، كافية لتغطية حوالي تسعة أشهر من إجمالي الواردات. وبلغت نسبة التجارة، المقاسة من حيث القيمة الإجمالية للواردات والصادرات، 64% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 — وهي نسبة أقل بقليل من المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 70.3%. وفي عام 2010، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا 2731 دولاراً أمريكياً (وضع البلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، وهو أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) البالغ 4040 دولاراً أمريكياً، وفي الدول المجاورة مثل العراق (4462 دولاراً أمريكياً)، وتركيا (10622 دولاراً أمريكياً)، ولبنان (7626 دولاراً أمريكياً)، والأردن (3718 دولاراً أمريكياً).

أ. القطاع الحقيقي والنمو

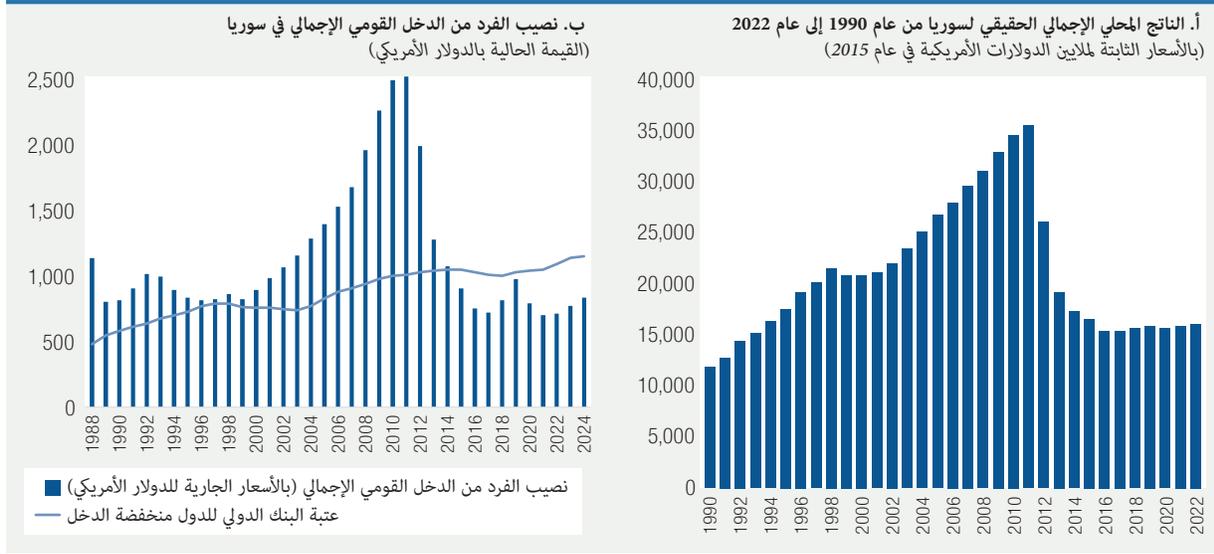
لقد دَمَّر الصراع المستمر منذ أربعة عشر عاماً الاقتصاد السوري. تشير الإحصاءات الرسمية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي

¹ تستثني بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، المناطق الكبيرة — وخاصة في الشمال الشرقي والشمال الغربي — في قطاعات معينة، ولكنها لا تزال تتضمن أرقام إنتاج النفط في هذه المناطق.

² هناك قيود على استخدام بيانات الإضاءة الليلية (NTL) كمقياس للنشاط الاقتصادي. ففي المناطق المتضررة من النزاع، قد تعكس شدة الإضاءة أحياناً عوامل لا علاقة لها بالناتج الاقتصادي، مثل المنشآت العسكرية، أو مخيمات اللاجئين، أو تغير أنماط الاستهلاك في ظل الحصار. علاوة على ذلك، نظراً للأضرار المستمرة التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء، فإن التقديرات القائمة على الإضاءة الليلية (NTL) قد تقلل من قيمة النشاط الاقتصادي الفعلي بعد النزاع.

³ وفقاً لبيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

الشكل 1 • أربعة عشر عامًا من الصراع دمّرت الاقتصاد السوري



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

وانخفض حجم الثروة الحيوانية من 50 مليون رأس عام 2011 إلى 39 مليون رأس عام 2023 (الشكل 2.د).⁸ كما تعرض قطاع الخدمات الى اختلالات نتيجةً لتشرذم الاقتصاد الذي أعاق التجارة، كما منعت التهديدات الأمنية السياحة، وأثرت العقوبات الاقتصادية على الأنشطة المالية (الشكل 2.ب).

انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل أكبر في المناطق التي تشهد صراعات مكثفة.⁹ وفي ظل غياب بيانات الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المناطق، تُستخدم بيانات الإضاءة الليلية لتقدير النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات. وتشير التقديرات إلى انكماش أكثر حدة في المحافظات التي تركز فيها الصراع منذ عام 2011، مثل إدلب (الشكل 3). شهدت اللاذقية وطرطوس أيضًا انخفاضًا ملحوظًا في الإنتاج المعتمد على الإضاءة الليلية، ولكن نظرًا لمحدودية الصراع أو الدمار الذي شهدته هاتان المدينتين الساحليتين، يُرجَّح أن يكون سبب هذا الانخفاض انهيار النشاط التجاري. وفي المقابل، يبدو أن

و2024 بنسبة 90% (من 381 ألف برميل يوميًا إلى 63 ألف برميل يوميًا)،⁴ بينما انخفض إنتاج الغاز السنوي من 8.4 مليار متر مكعب إلى 3 مليارات متر مكعب في عام 2023؛⁵ ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة نتيجة الصراع، والتحويلات المتكررة في السيطرة على الموارد الرئيسية (الشكل 2.أ).⁶ كما انخفض الإنتاج الصناعي، متأثرًا بنقص الوقود والطاقة، ومحدودية الوصول إلى رأس المال، وتدمير البنية التحتية، ونقل قواعد التصنيع الرئيسية من المناطق المتضررة من الصراع مثل حلب وإدلب إلى مناطق أكثر استقرارًا داخل سوريا أو خارجها (الشكل 2.ب). تكبد الإنتاج الزراعي خسائرًا فادحة، نتيجةً لأضرار لحقت بأنظمة الري، والظروف الجوية السيئة، ونقص العمالة، والبذور والأسمدة والوقود. وانخفض إنتاج القمح في سوريا، وهو المحصول الأهم في البلاد، من 3.8 مليون طن عام 2011 إلى 3 مليون طن عام 2024 (الشكل 2.ج).⁷ وبالمثل،

⁴ وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

⁵ وفقًا لبيانات معهد الطاقة <https://www.energyinst.org/statistical-review/resources-and-data-downloads>

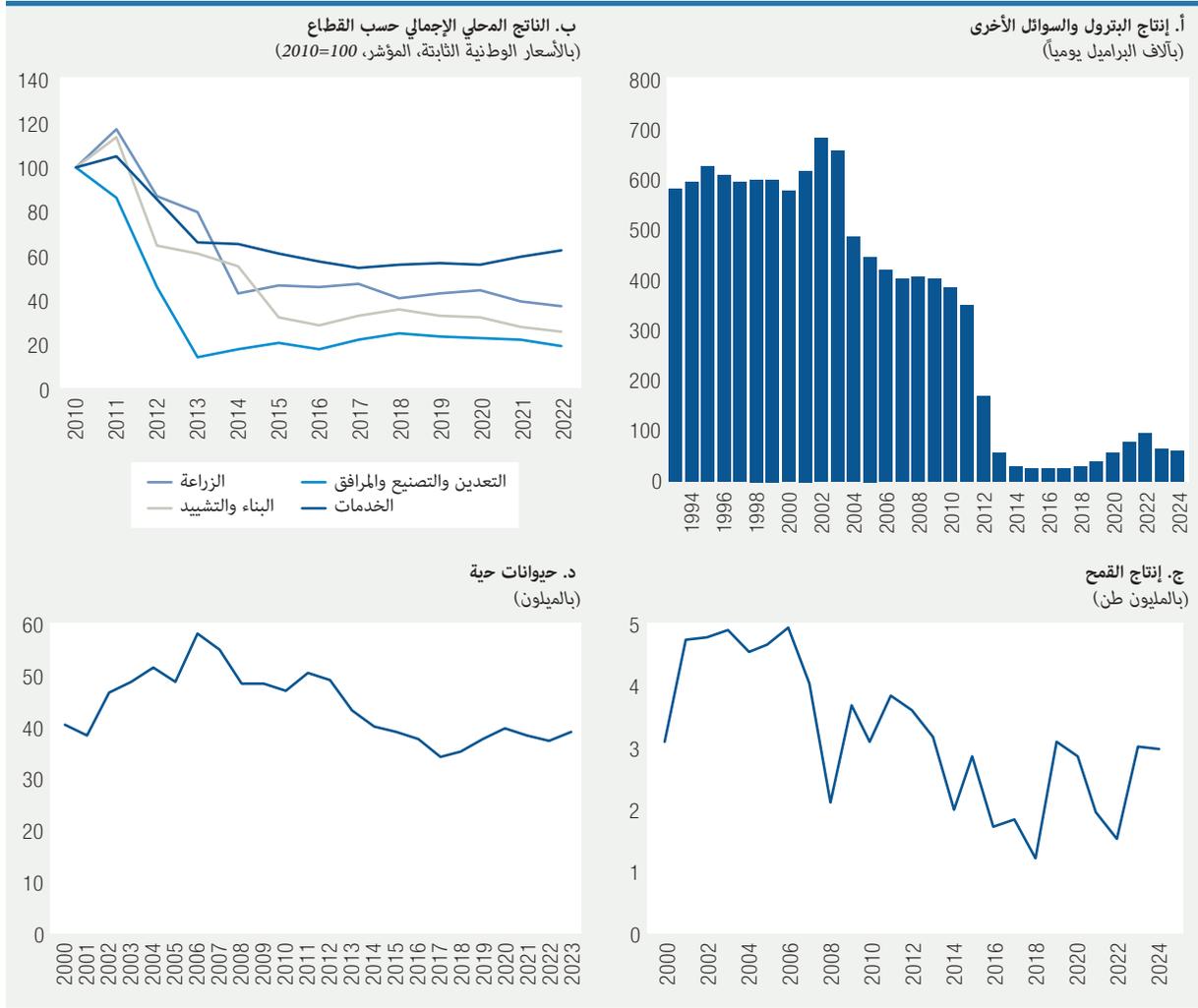
⁶ وتشير التحويلات المتكررة في الرقابة إلى الاستيلاء المتكرر على حقول النفط والغاز من قبل جهات مسلحة مختلفة - بما في ذلك القوات الحكومية، وجماعات المعارضة، وتنظيم الدولة الإسلامية، وفي وقت لاحق قوات سوريا الديمقراطية - مما أدى إلى الاخلال بالعمليات، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، وتعقيد الصيانة والاستثمار.

⁷ وبحسب المكتب المركزي للإحصاء، الذي ينقل بيانات المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، انخفض إنتاج القمح من 3 مليون طن في عام 2010 إلى 1.5 مليون طن في عام 2022، وذلك استناداً إلى أرقام جدول «إنتاج الحبوب والبقوليات الجافة».

⁸ تشمل بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن الحيوانات الحية مجموعة واسعة من الأنواع، بما في ذلك الجاموس والإبل والأبقار والأغنام والماعز، بالإضافة إلى أنواع أخرى مثل النحل والدجاج والطيور. وتتوافق أرقام الجاموس والإبل والأبقار والأغنام والماعز مع تلك التي أبلغت عنها وزارة الزراعة، والتي تُظهر انخفاضًا من 21.5 مليون رأس عام 2011 إلى 20.7 مليون رأس عام 2022.

⁹ يتخذ البعد المكاني للتطورات بعدا حاسما في سياقات الهشاشة، والصراع والعنف: إذ إن المتوسطات عبر مناطق البلاد قد تكون مضللة للغاية، حيث تختلف شدة الصراع على نطاق واسع عبر الزمان والمكان، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى توليد تباين كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية عبر الزمان والمكان.

الشكل 2 • انكماش النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات منذ اندلاع الصراع



المصدر: إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية (EIA). <https://www.eia.gov/international/data/country/SYR>

دائرة الزراعة الخارجية ووزارة الزراعة الأمريكية

<https://syria-report.com/chart-syrias-annual-barley-and-wheat-production-between-2000-and-2024>

قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)؛ تقديرات موظفي البنك الدولي.

ملاحظة: *إنتاج النفط لعام 2024 هو تقدير مبني على بيانات الأشهر الأحد عشر الأولى من العام.

للسياط الاقتصادي على المستوى دون الوطني في سوريا. وقبل الأزمة، كان تزامن دورة الأعمال قوياً بشكل خاص بين دمشق والمناطق المحيطة بها، وكذلك بين دمشق والمراكز الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي حين أدى اندلاع الصراع إلى انكماش اقتصادي فوري ومتزامن في جميع المحافظات، فقد ضعفت الحركة المشتركة

النشاط الاقتصادي كان قوياً جداً في المناطق الحدودية، مع نشاط اقتصادي كبير عابر للحدود.¹⁰

على المستوى دون الوطني، تُظهر المحافظات السورية تزامناً كبيراً لدورات الأعمال، إلا أن الحركة المشتركة قد ضعفت منذ عام 2011. تشير بيانات الإضاءة الليلية¹¹ إلى ارتباط قوي

التي تجمع ما بين تحليل الارتباط وانحدارات الحساسية. ولضمان الدقة، يتضمن التحليل مواصفات نموذجية متعددة. انظر فيس، ن. (2007). «تزامن دورة الأعمال والتكامل الإقليمي: دراسة حالة لأمريكا الوسطى». المراجعة الاقتصادية للبنك الدولي 1(21): 49-72.

¹⁰ انظر «ميرسي كروب (2021)، «استخدام أضواء الليل لقياس الناتج الاقتصادي في سوريا»، تقرير كمي، 27 مايو/أيار 2021.

¹¹ تم تحليل بيانات الإضاءة الليلية السنوية والشهرية للمحافظات السورية من عام 1992 إلى عام 2024 باستخدام منهجية فيس (2007)،

الجدول 1 • حساسية النمو للتقلبات الاقتصادية السورية في بلدان مختارة

البلد	حساسية ما قبل الصراع	حساسية ما بعد الصراع	R ²
لبنان	***0.927 (3.141)	0.052- (0.215)	0.270
الأردن	***0.749 (4.756)	**0.153 (0.063)	0.646
العراق	***0.541 (6.099)	0.018 (0.100)	0.313
مصر	***0.419 (5.134)	0.066 (0.051)	0.534
إيران	***0.391 (3.576)	0.000 (0.085)	0.189
تركيا	0.285 (0.792)	0.039 (0.225)	0.024

المصدر: مجموعة منتجات "بلاك ماربل" للإضاءة الليلية التابعة للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، وأقمار برنامج الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية الدفاعية (DMSP); وتقديرات موظفي البنك الدولي.

ملاحظة: يعرض هذا الجدول معاملات الحساسية التي تعكس استجابة النمو الاقتصادي لكل بلد للتقلبات الاقتصادية السورية قبل وبعد صراع عام 2011، استناداً إلى تحليل الانحدار لبيانات الاضاءة الليلية السنوية كبديل للنشاط الاقتصادي. والقيم بين الأقواس هي إحصاءات t.

* p<0.01, ** p<0.05, *** p<0.1 .

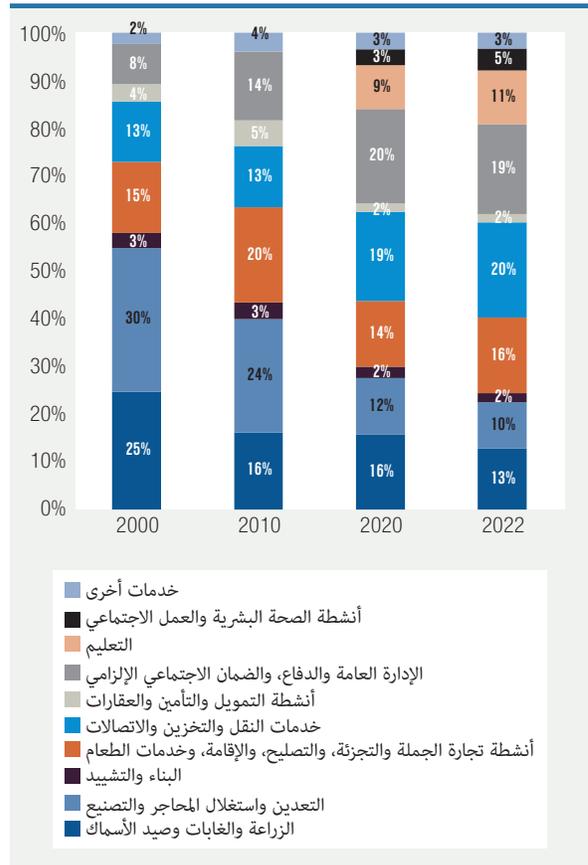
و2023¹³ وتشير التقديرات إلى أن الجهات الفاعلة المتمركزة في سوريا أو المرتبطة بها قد استفادت من بيع الكبتاغون بما يصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي سنويًا، أي ما يقارب من ضعف الإيرادات المتأتية من جميع صادرات سوريا المشروعة في عام 2023.

من ناحية الطلب، أدى الصراع إلى انهيار الاستثمار الخاص والعام على حد سواء.¹⁴ قبل الصراع، كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في سوريا متماشية إلى حد كبير مع نسبة البلدان المجاورة. انكمش الاستثمار من نسبة 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2006-2010 إلى نسبة 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2022، وهو مستوى منخفض للغاية مقارنة بالاقتصادات الأخرى الهشة والمتأثرة بالصراع (الشكل 6.أ). وانخفض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 12.3% في عام 2010 إلى 3% في عام 2022، مما يعكس تزايد المخاطر واستمرار حالة عدم اليقين وتردي بيئة الأعمال. وخلال الفترة

13 انظر البنك الدولي، 2024. مرصد الاقتصاد السوري: الصراع والأزمات وانهيار رفاه الأسر. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099515505222471242/idu12e419274142fc14ff31baf411ef0c0aef81c>.

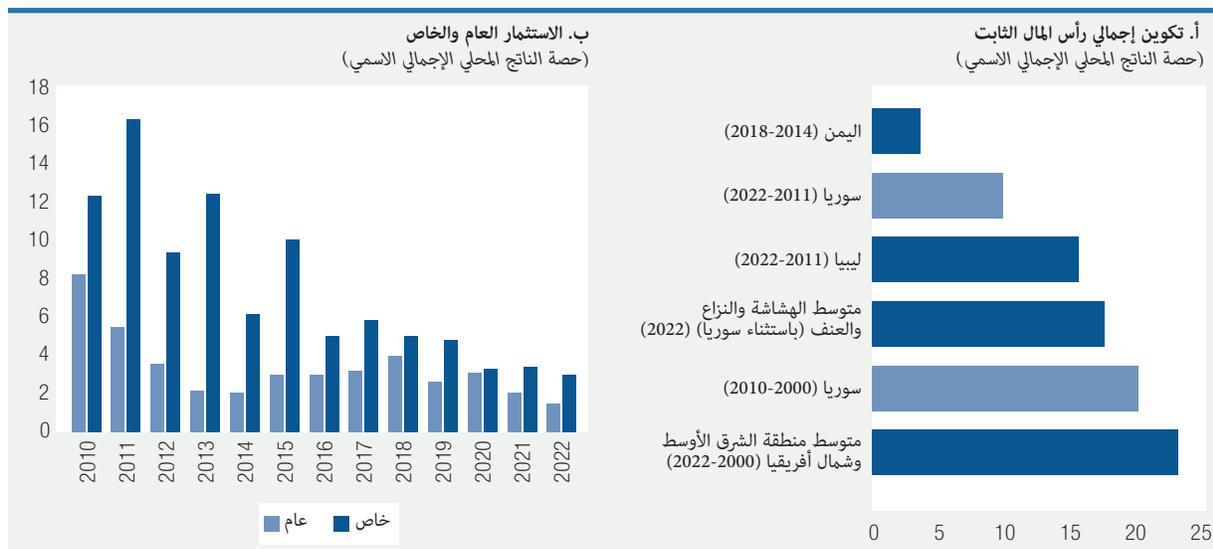
¹⁴ بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالقيمة الحقيقية في الحسابات القومية أقل موثوقية، كما يتضح من عدم وجود ارتباط قوي بين مؤشر أسعار المستهلك ومُخفِّض الأسعار الضمني لنفقات المستهلك الخاص. لذلك، يُركِّز تقييم بيانات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب على الاستثمار فقط.

الشكل 5 • أدى الصراع والعقوبات إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لسوريا بشكل عميق



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سوريا.

الشكل 6 • أدى الصراع إلى انهيار الاستثمارات الخاصة والعامة



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سوريا؛ أداة البحث عن أصدقاتي باستخدام تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات موظفي البنك الدولي. ملحوظة: هذا التصنيف مأخوذ من قائمة السنة المالية 2025 للأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع، والتي أصدرها البنك الدولي.

نفسها، انخفض الاستثمار العام بشكل ملحوظ أيضًا، من 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقيّدًا بتقلص إيرادات المالية العامة وإعادة تخصيص الموارد نحو النفقات العسكرية وأجور القطاع العام (الشكل 6.ب).

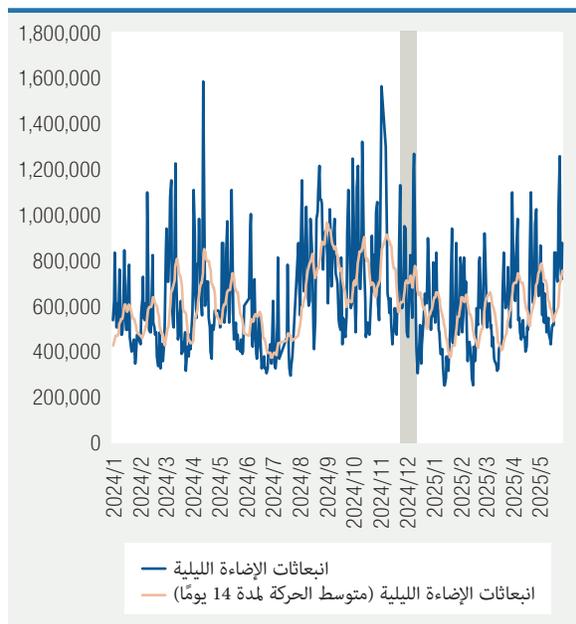
شهد النشاط الاقتصادي مزيدًا من التراجع عقب سقوط نظام الأسد. وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى انخفاض معتدل في النشاط الاقتصادي خلال فترة انتقال السلطة. ومنذ ذلك الحين، ظلّ الاقتصاد في حالة ركود في ظل استمرار المشاكل الأمنية، وانقطاعات إمدادات النفط، وشح السيولة (الشكل 7).

ب. الفقر وتأثيره على سوق العمل 15

نتج عن استمرار الصراع لأكثر من عقد من الزمن إلى تدهور كبير في رفاه الأسر السورية، حيث يعيش ربع السكان الآن في فقر مدقع. ووفقًا للتقديرات المستندة إلى بيانات مسح برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للأسر لعام 2022، فإن 24.8 في المائة من السوريين - حوالي 5.7 مليون فرد - يستهلكون أقل من خط الفقر الدولي للبلدان منخفضة الدخل (LIC) البالغ 2.15 دولارًا أمريكيًا (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) للفرد يوميًا (الشكل

¹⁵ يستند هذا القسم إلى ورقة بحثية للبنك الدولي بعنوان «رفاهة الأسر السورية بعد عقد من الصراع»، نُشرت في مايو/أيار 2024.

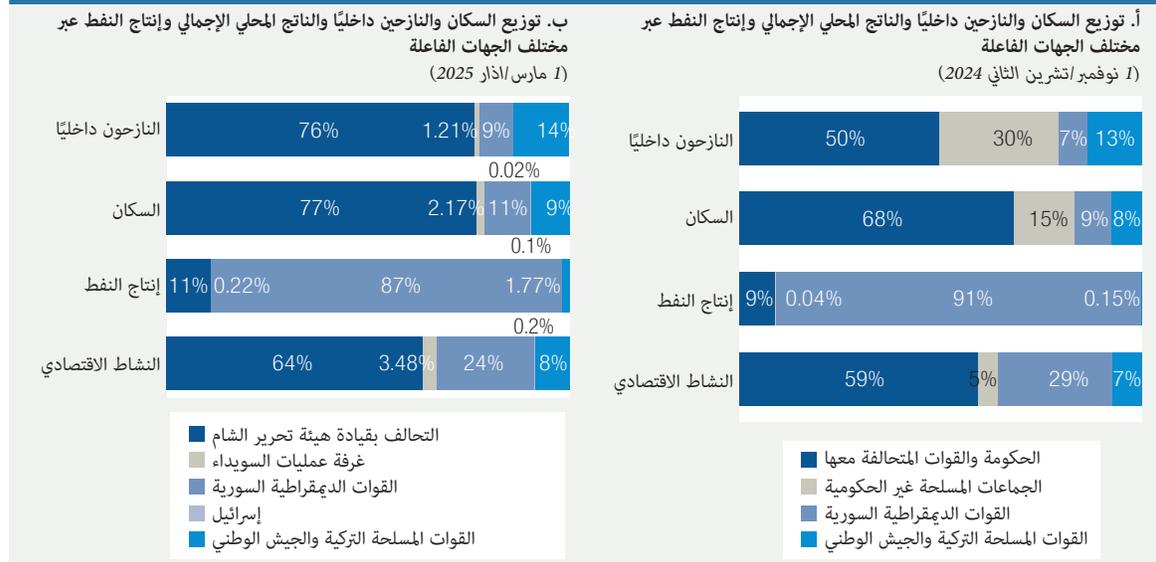
الشكل 7 • تشير بيانات الإضاءة الليلية إلى انخفاض معتدل في النشاط الاقتصادي أثناء انتقال الرقابة



المربع 1: أدت ديناميكيات الصراع في سوريا إلى تحول كبير في الرقابة الاقتصادية

سيطرت جماعات المعارضة على أراضٍ خاضعة لسيطرة النظام في عملية عسكرية واسعة النطاق في ديسمبر/كانون الأول 2024، مما وضع 78% من سكان سوريا و60% من النشاط الاقتصادي تحت سيطرة الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، لا يسيطرون إلا على 9% من إنتاج النفط، بينما لا تزال الغالبية العظمى منه تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (الشكل 8).

الشكل 8 • أدت ديناميكيات الصراع في سوريا إلى تحول كبير في الرقابة الاقتصادية



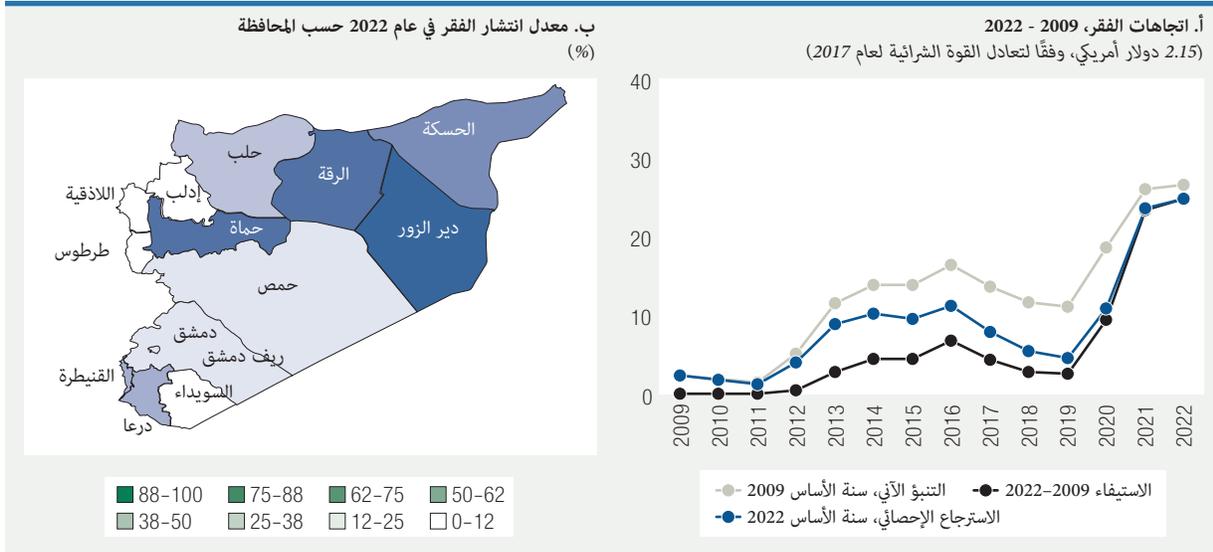
المصدر: فريق البنك الدولي استنادًا إلى صور الأقمار الصناعية من مجموعة أجهزة قياس الإشعاع بالأشعة تحت الحمراء المرئية (VIIRS) التابعة لوزارة التجارة الأمريكية، وبرنامج إدارة البيانات (DMSP) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة إلى بيانات الرقابة على الأراضي السورية من مركز كارتر. بيانات برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) والنازحين داخليًا حتى أغسطس/آب 2022. بيانات ACLED؛ وتقديرات فريق البنك الدولي. ملاحظة: الإضاءة الليلية (المتوهجة)، كما هو موضح في الرسم البياني، هي مؤشر على الناتج المحلي الإجمالي (النفطي). احتلت القوات المسلحة التركية والجيش الوطني أراضٍ تم الاستيلاء عليها خلال سلسلة من العمليات، بما في ذلك عملية درع الفرات، وعملية غصن الزيتون، وعملية نبع السلام، وفجر الحرية، وفقًا لإحصاءات مركز كارتر.

التي بلغت 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023، تُعتبر التحويلات المالية أداة أكثر فعالية في الحد من خطر الفقر المدقع. استجابةً للصراع، زادت مشاركة السوريين، وخاصة النساء منهم، في سوق العمل. وبينما انخفض عدد الذكور في سن العمل بسبب الوفيات والهجرة إلى الخارج، ازداد عدد النساء العاملات، حيث انضم الكثير منهن إلى سوق العمل للتعويض عن دخل الأسرة الذي فقَدَ (الشكل 10.أ). ورغم الصدمة الديموغرافية، بقي إجمالي العمالة مستقرًا عند حوالي 6.3 مليون،¹⁶ مدعومًا بارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة. وتضاعفت مشاركة الإناث بأكثر من مرة من 13% عام 2010 إلى 31% عام 2022، بينما ارتفعت

16.9). ويعيش ثلثا السكان (67 في المائة) تحت خط الفقر للشريحة الدنيا للدخل المتوسط البالغ 3.65 دولارًا أمريكيًا (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) للفرد يوميًا. يرتبط الفقر المدقع في سوريا ارتباطًا مكانيًا قويًا، حيث أن حلب وحماة ودير الزور هي موطن لأكثر من نصف من يعيشون في فقر مدقع (الشكل 9.ب). وتواجه الأسر التي تعولها نساء والنازحة خطرًا أكبر بكثير من خطر الفقر. أصبحت التحويلات المالية من المقيمين في الخارج شريان حياة للعديد من السوريين. وتُقدر القيمة الإجمالية للتحويلات المالية التي تلقتها الأسر السورية بحوالي 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2023، وفقًا لمصرف سوريا المركزي. وتشير التقديرات إلى أن 37% من الأسر السورية تلقت تحويلات مالية في عام 2022، بلغت في المتوسط حوالي 57 دولارًا أمريكيًا شهريًا، وهو ما يمثل أكثر من ثلث إجمالي دخل تلك الأسر. وبالمقارنة مع المساعدات،

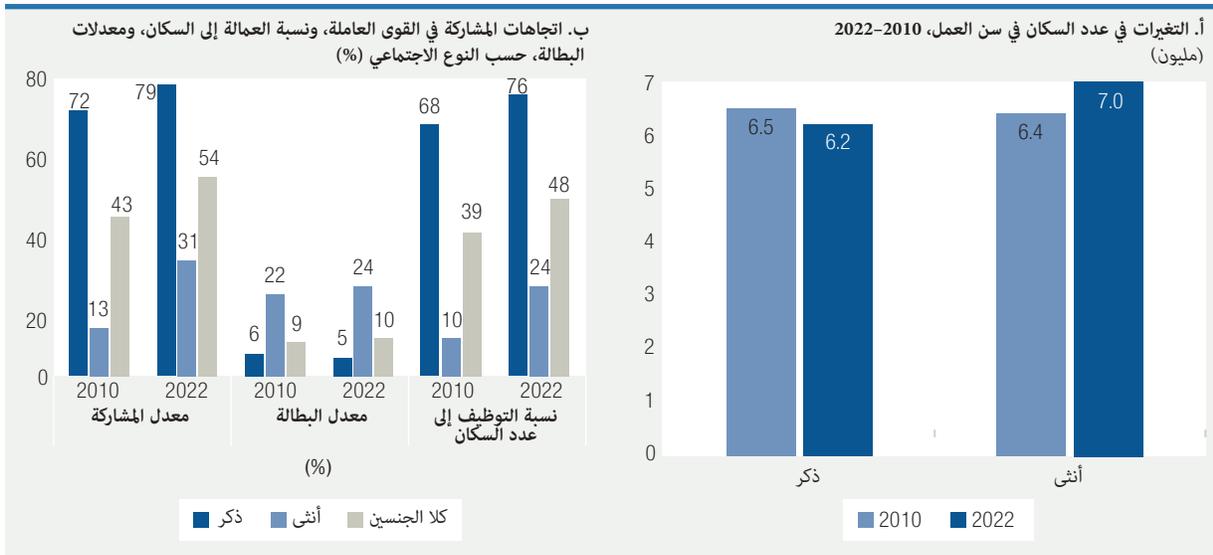
¹⁶ بين عامي 2010 و2022، ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة في سوريا من 43 إلى 54 في المائة.

الشكل 9 • لقد زاد الفقر المدقع بشكل كبير خلال العقد الماضي



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استناداً إلى وبيانات مسح برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للأسر (صيف 2022).

الشكل 10 • أدى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى التعويض عن الصدمة الديموغرافية الناجمة عن الصراع



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استناداً إلى توقعات سكان العالم لعام 2010 الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبيانات مسح تقييم الاحتياجات الإنسانية للأسر (صيف 2022).

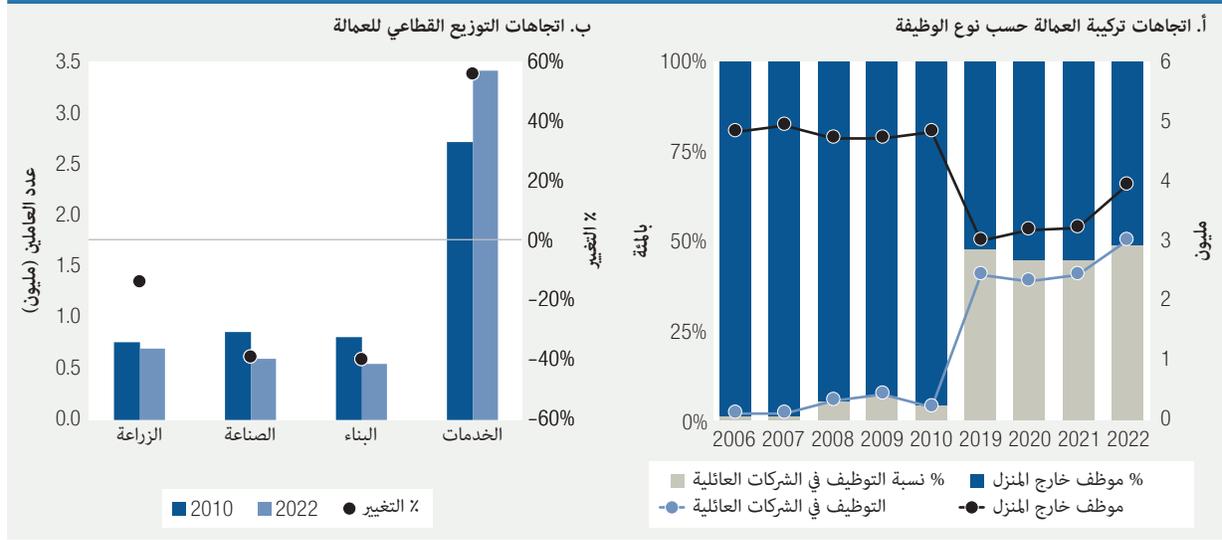
على الوثائق المدنية الصادرة عن الحكومة، وخاصةً بين الأرملة والمطلقات، يحد من قدرتهن على أن يرثن الممتلكات وأن يضمنن حق حيازتهن لها.

انعكاساً للتغير في الاقتصاد، شهد وضع العمالة السورية تغيراً جذرياً، مع تحول العمال إلى القطاع غير الرسمي وقطاع الخدمات. في عام 2022، تضاعفت نسبة السوريين العاملين في الشركات العائلية بأكثر من أربع مرات مقارنةً بعام 2010، مما يعكس تحولاً نحو نموذج

مشاركة الذكور بشكل أكثر اعتدالاً، من 72% إلى 79% (الشكل 10.ب).

في حين تتزايد أعداد النساء الباحثات عن عمل، فإن استمرار العوائق أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بينهن. تواجه النساء معدل بطالة بلغ 24%، مقارنةً بـ 5% فقط للرجال (الشكل 10.ب). ولا تزال معايير النوع الاجتماعي والعوائق القانونية تحد من مشاركة المرأة في المجال العام. كما أن عدم إمكانية الحصول

الشكل 11 • أدى الصراع إلى تغيير جذري في الملف التعريفي لعمل العمال السوريين



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استناداً إلى مسح القوى العاملة لعام 2010 وبيانات مسح برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للأسر (صيف 2022).

كما انكشمت الواردات منذ بداية الصراع، وإن كان انكماشها أقل من الصادرات. فقد انخفضت واردات السلع من 17.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 8.8 مليار أمريكي في عام 2023، وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الرسمية، ومن 18.9 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 7.4 مليار أمريكي في عام 2023، استناداً إلى الإحصاءات الموازية قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (الشكل 12.ب).¹⁷ وقد أدى انهيار الناتج المحلي بسبب الحرب الأهلية المطولة إلى زيادة كبيرة في الاعتماد على السلع المصنعة والمواد الغذائية المنتجة في الخارج، حيث شكلت واردات الأغذية حوالي ثلث استهلاك الحبوب بين عامي 2011 و2024 (الشكل 13.أ). وبعد أن كانت سوريا في السابق أحد أكبر مصدري النفط في شرق البحر الأبيض المتوسط، تحولت الآن إلى مستورد للنفط بسبب الانخفاض الحاد في إنتاجه (الشكل 13.ب).

ابتعد شركاء سوريا التجاريون الرئيسيون عن الدول الغربية منذ بداية الصراع، ويعكس هذا التغيير في العلاقات تأثير عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المفروضة منذ عام 2011، والتي قيدت تجارة السلع الأساسية والتقنيات والمنتجات النفطية والمعاملات المالية التي تشمل الحكومة السورية. ونتيجة لذلك، انخفضت صادرات سوريا من السلع إلى البلدان الغربية

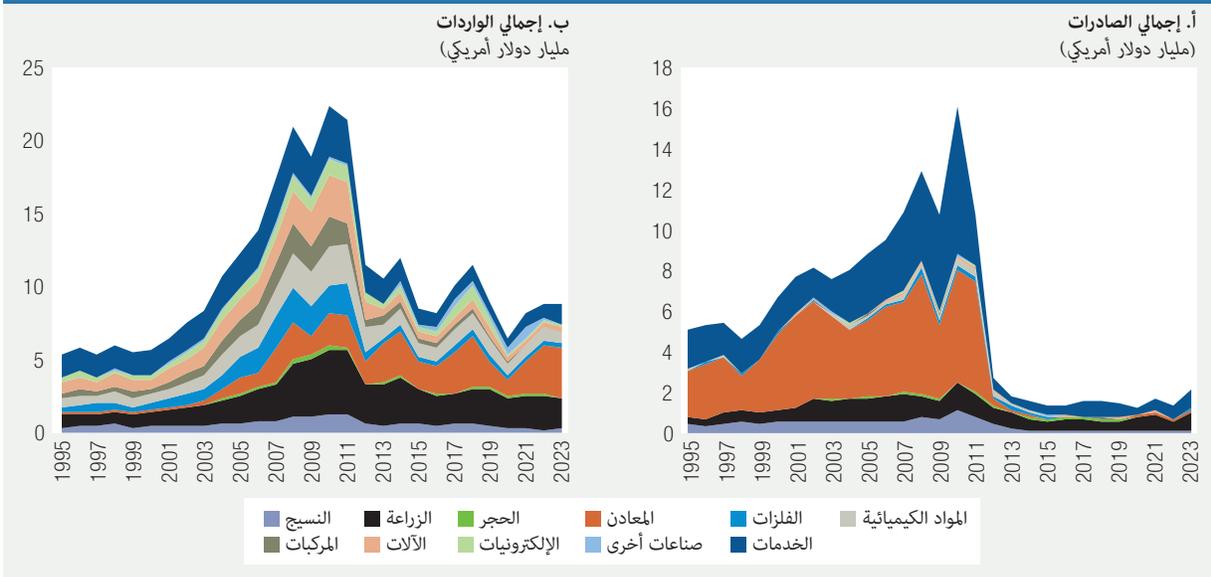
¹⁷ ينبغي التعامل مع هذه الأرقام بحذر، إذ ربما يكون فرض العقوبات على سوريا قد دفع إلى اتباع استراتيجيات التهرب الضريبي، مما أدى إلى عدم الإبلاغ عن جزء كبير من التجارة. لذلك، قد يكون انكماش النشاط التجاري بعد الصراع أقل مما تشير إليه إحصاءات التجارة الموازية.

عمل أكثر اتسماً بالطابع غير الرسمي (الشكل 11.أ). وانخفضت حصة الصناعة في إجمالي العمالة إلى النصف تقريباً بين عامي 2010 و2022، بينما زادت حصة العمالة في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ: ففي عام 2022، كانت نسبة 64% من عمالة الذكور و86% من عمالة الإناث تعمل في قطاع الخدمات، مقارنةً بنسبة 48% و68% على التوالي في عام 2010 (الشكل 11.ب).

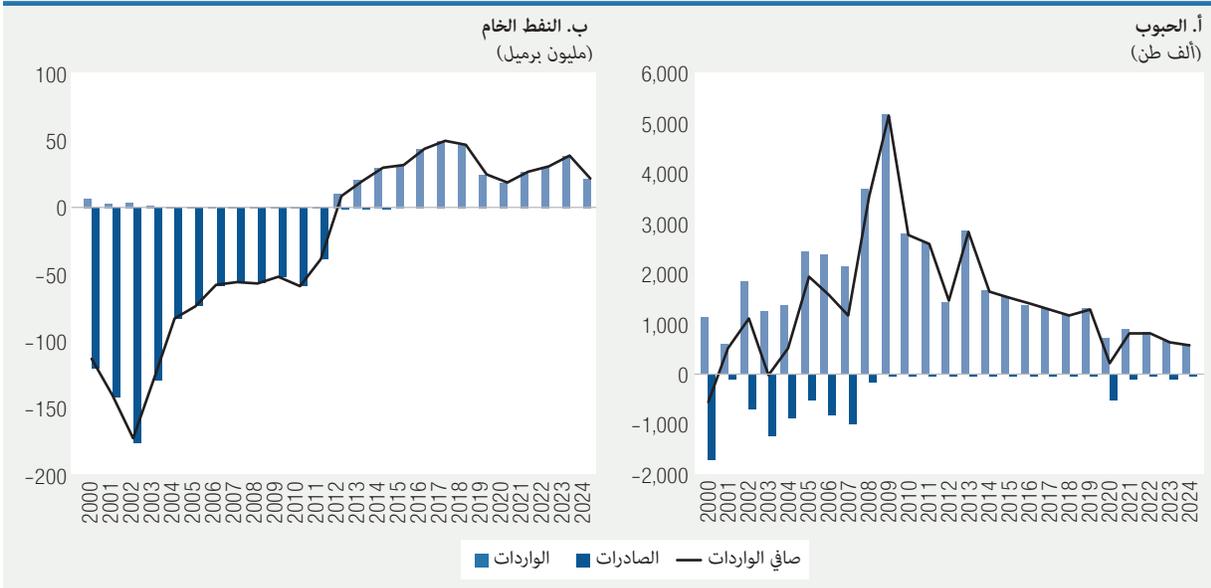
ج. القطاع الخارجي وتأثير العقوبات

أدت الاختلالات والعقوبات المرتبطة بالصراع إلى انهيار التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، منذ عام 2011. ووفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السوري، فقد تقلصت صادرات السلع من 12.2 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وتُظهر الإحصاءات الموازية (المقارنة) من قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة اتجاهًا تنازلياً مماثلاً - من 8.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 1.3 مليار أمريكي في عام 2023. وانخفضت الصادرات بشكل حاد، مدفوعة إلى حد كبير بانخفاض كبير في عائدات النفط والسياحة. وفي حين بلغت أرباح هذه القطاعات حوالي 12.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010، فإن الاضطرابات والعقوبات المرتبطة بالصراع قد جعلتها الآن ضئيلة جداً (الشكل 12.أ). وفي عام 2023، كانت سوريا تصدر في المقام الأول المنتجات الزراعية، بما في ذلك الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والخضروات والفواكه والمكسرات.

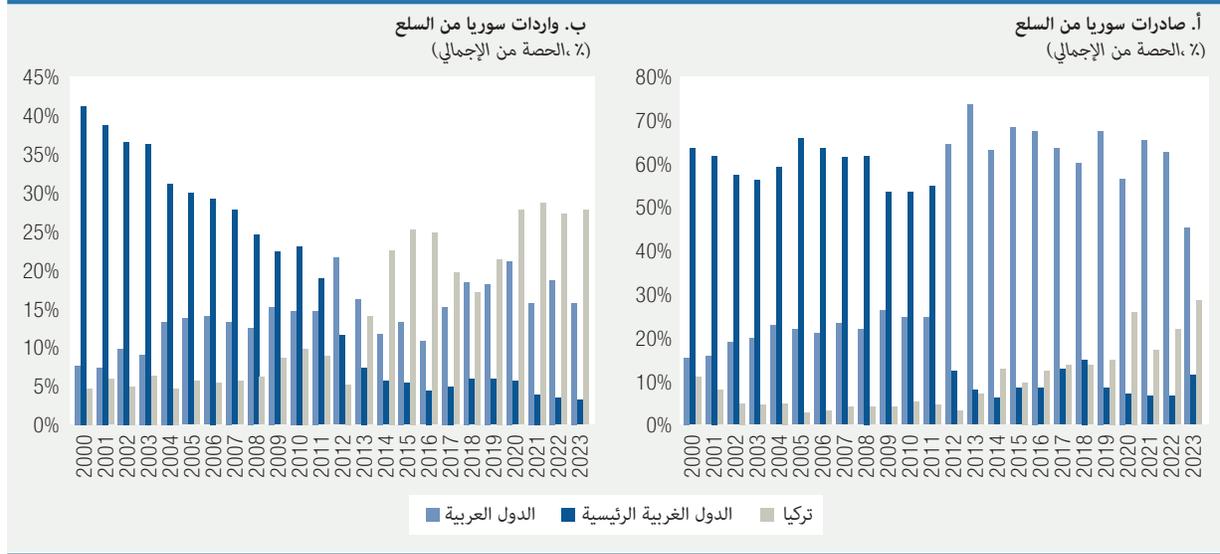
الشكل 12 • أدت الاضطرابات والعقوبات المرتبطة بالصراعات إلى انهيار التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، منذ عام 2011



الشكل 13 • اعتمدت سوريا بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية منذ بدء الصراع



الشكل 14 • تحول الشركاء التجاريون الرئيسيون لسوريا بعيداً عن الدول الغربية منذ بداية الصراع



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة؛ وتقديرات موظفي البنك الدولي. ملاحظة: تشمل "البلدان العربية" الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. أما "البلدان الغربية الرئيسية" فتشمل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وكندا، وهولندا، وبلجيكا. ويستخدم التحليل إحصاءات تجارية موازية من شركاء سوريا التجاريين.

قرب الموانئ السورية. وفي عام 2023، شكلت التجارة البحرية غير المبلّغ عنها، وخاصةً ناقلات النفط، 45% من حركة المرور المُقدّرة في الموانئ السورية.¹⁸ تكشف بيانات انبعاثات الإضاءة الليلية عن زيادة في تهريب الوقود من لبنان إلى سوريا في عامي 2020 و2021، عندما أدى دعم الوقود إلى انخفاض أسعار الديزل والبنزين في لبنان بشكل ملحوظ عن أسعارها في سوريا.¹⁹ كما شهدت أنشطة التهريب بين هذين البلدين ارتفاعاً مؤقتاً في أعقاب نقص الإمدادات على نطاق واسع بعد زلزال تركيا وسوريا عام 2023.²⁰ منذ ديسمبر/ كانون الأول 2024، عاود تهريب الوقود من لبنان وسوريا الارتفاع، ويعزى ذلك أساساً إلى نقص الوقود الناجم عن انقطاع واردات النفط من إيران. وإلى جانب الوقود، يبدو أن تدفقات التهريب الثنائية قد تأثرت بفوارق الأسعار، حيث انتقلت المنتجات الزراعية والحيوانية

من 54% عام 2010 إلى 11% عام 2023، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض الحاد في صادرات النفط، بينما انخفضت الواردات من هذه البلدان من 23% إلى 3%. خلال الفترة نفسها، أصبحت البلدان العربية تشكل شركاء تجاريين أكثر أهمية لسوريا، حيث مثلت في المتوسط 60 في المائة من صادرات السلع و16 في المائة من واردات السلع بين عامي 2011 و2023 - وهي زيادة كبيرة من 21 و12 في المائة على التوالي، من عام 2000 إلى عام 2010 (الشكلان 14.أ و14.ب). وفي عام 2023، كانت إيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة والصين ومصر أكبر خمسة موردين لواردات سوريا، بينما كانت الجهات الخمس الأولى للصادرات هي تركيا والمملكة العربية السعودية ولبنان والهند والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، قد تغفل بيانات التجارة الموازية عن الحلول غير الرسمية المتعلقة بالتجارة والعقوبات، مما يقلل من دور الشركاء التجاريين المهمين، مثل إيران وروسيا، في توريد السلع إلى سوريا. من المتوقع أن يُسهم تزايد الانخراط المالي والسياسي الخليجي منذ المرحلة الانتقالية في تعزيز الروابط الاقتصادية والتأثير إيجاباً على التجارة والاستثمار في سوريا.

أدت العقوبات المفروضة على سوريا إلى ظهور استراتيجيات التهرب الضريبي، مما أدى إلى زيادة محتملة في التجارة غير المبلّغ عنها. وللتهرب من انكشاف أمرهم، يُعطّل بعض المستوردين أجهزة التتبع المعروفة باسم نظام التعريف الآلي (AIS) على السفن القادمة

¹⁸ يرجى الرجوع الى البنك الدولي، 2024. مرصد الاقتصاد السوري: الصراع والأزمات وانهيار رفاه الأسرة. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

¹⁹ يرجى الرجوع الى البنك الدولي، 2022. المرصد الاقتصادي السوري: جيل ضائع من السوريين وواشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

²⁰ يرجى الرجوع الى البنك الدولي، 2023. مرصد الاقتصاد السوري، صيف 2023 : الهزات الاقتصادية اللاحقة للزلازل الكبرى. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

أيضاً من سوريا إلى لبنان.²¹ ويبدو أيضاً أن عمليات تهريب كبيرة قد حدثت من تركيا إلى سوريا، حيث أفادت السلطات التركية أن البضائع تُصدّرها، لكنها تدخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة عبر شمال غرب وشمال شرق سوريا.²²

شهدت سوريا عجزاً مستمراً في الحساب الجاري منذ عام 2010. ونتيجةً للعقوبات والحظر التجاري، بقيت الصادرات أقل بكثير من الواردات، مما أدى إلى عجز تجاري مرتفع بصورة مستمرة. وقد عوّضت هذه الخسائر جزئياً من خلال تدفقات التحويلات الصافية، التي بلغت في المتوسط 11% من الناتج المحلي

²¹ تعكس السلع المشروعة المهربة من سوريا إلى لبنان، بما في ذلك المواد الغذائية والأجهزة المنزلية ومنتجات التنظيف، الأثر المشترك لانخفاض الأسعار في سوريا، والتراجع الحاد في القدرة الشرائية لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين. ضاهر، جوزيف، نزار أحمد، وسلوان طه. 2022. «التهريب بين سوريا ولبنان، ومن سوريا إلى الأردن». 19 أبريل/ نيسان 2022.

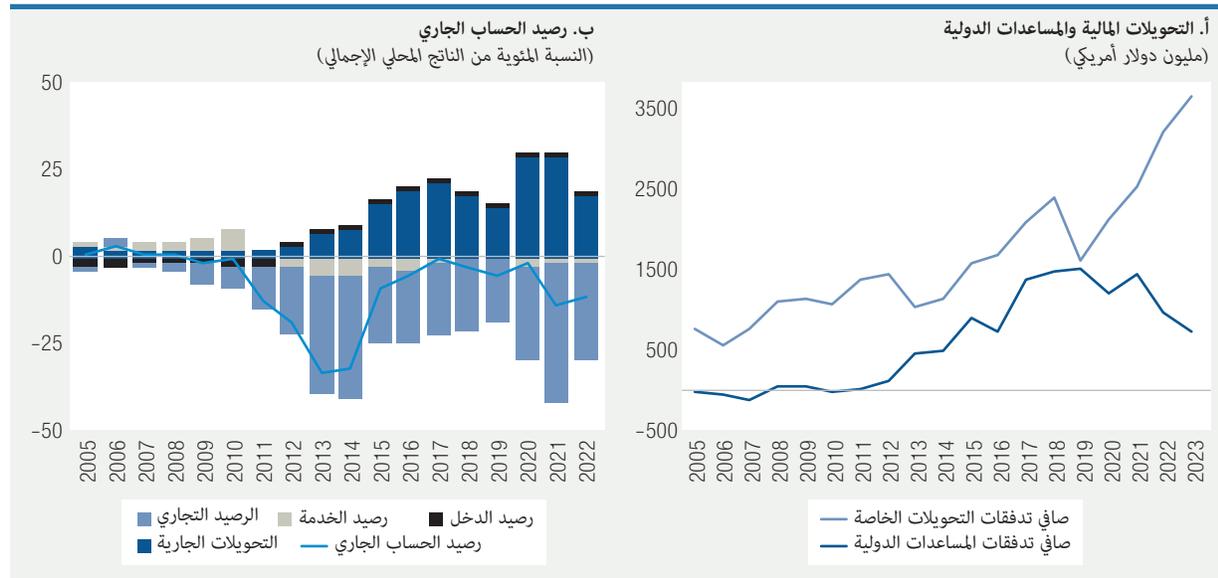
²² بقيت الصادرات التركية إلى سوريا مستقرة نسبياً رغم الصراع، مع أن جزءاً كبيراً من التجارة قبل عام 2011 كان يعتمد على الكهرباء، والتي من غير المرجح أن تكون قد استُخدمت حصرياً في الشمال الغربي والشمال الشرقي. مركز مالكوم هـ. كير كارنيغي للشرق الأوسط. 2022. «دولة الحدود: إعادة تشكيل المناطق الحدودية السورية التركية». 30 مارس/أذار 2022. المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية. 2017. «التجارة بلا دين بين تركيا وسوريا». 24 مارس/أذار 2017.

الإجمالي بين عامي 2011 و2022، وفقاً لإحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية. والجدير بالذكر أن صافي تدفقات التحويلات المالية ارتفع من 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 3.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة تحويلات اللاجئين والعمال المهاجرين. كما يعكس ارتفاع تدفقات التحويلات المالية زيادةً في المساعدات الدولية، التي ارتفعت إلى 0.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023 من مبلغ ضئيل قبل الصراع (الشكل 15.أ).²³ نتيجةً لذلك، انخفض عجز الحساب الجاري السوري من ذروة بلغت 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، إلى 12% في عام 2022، وفقاً لإحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية (الشكل 15.ب). ونظراً لاحتمال وجود حصة كبيرة من التجارة غير المُبلّغ عنها وحصة كبيرة من تدفقات التحويلات المالية غير الرسمية،²⁴ ينبغي تفسير أرقام ميزان المدفوعات الرسمية بحذر.

²³ ومع ذلك، ووفقاً لبيانات خدمة التتبع المالي، شهدت المساعدات الدولية للبلاد زيادة كبيرة، من 42 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

²⁴ بلغت تدفقات التحويلات المالية الواردة 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وفقاً لإحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية. وبإضافة تدفقات التحويلات غير الرسمية، كان تقدير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أعلى بكثير، حيث بلغ 8.5 مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه.

الشكل 15 • شهدت سوريا عجزاً مستمراً في الحساب الجاري منذ بداية الصراع



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سوريا؛ مصرف سورية المركزي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ تقديرات موظفي البنك الدولي. ملاحظة: استُخدمت "تحويلات العاملين" بالإضافة إلى "تعويضات الموظفين" من ميزان المدفوعات لتقدير التحويلات، بينما استُخدمت "التحويلات الحكومية" بالإضافة إلى "التحويلات الأخرى" لتقدير المساعدات الدولية. والبيانات من عام 2005 إلى عام 2010 مستمدة من تقرير سوريا، بينما البيانات من عام 2011 إلى عام 2023 مستمدة من مصرف سوريا المركزي.

الجدول 2 • إحصاءات ميزان المدفوعات السوري (مليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-2,218	-2,830	-1,915	-170	-1,089	-658	-163	-685	-1,467	-6,851	-6,982	-7,883	-8,653	الحساب الجاري
-6,207	-6,730	-5,600	-3,206	-4,039	-4,336	-3,387	-2,645	-3,424	-7,468	-7,229	-8,106	-7,661	السلع
-458	-331	-336	-371	-222	-242	-290	-508	-575	-1,164	-1,276	-1,371	-369	الخدمات
42	15	15	34	35	72	54	80	69	203	88	121	-1,842	الدخل
4,404	4,217	4,006	3,374	3,136	3,849	3,460	2,388	2,463	1,578	1,435	1,473	1,219	التحويلات الجارية
2,111	2,337	2,100	-62	71	416	878	1,354	1,734	3,340	859	1,288	1,784	حساب رأس المال والحساب المالي
0	0	0	-4	0	6	6	6	7	7	-2	-139	-164	حساب رأس المال
2,111	2,337	2,100	-58	71	411	873	1,348	1,727	3,333	861	1,427	1,948	الحساب المالي
0	-2	17	46	64	54	72	36	71	58	0	85	804	الاستثمار المباشر
110	38	-11	-22	37	-62	1	142	30	194	-11	252	-167	استثمار المحفظة
2,001	2,301	2,095	-82	-31	418	799	1,171	1,626	3,081	872	1,090	1,311	استثمارات أخرى
-40	177	-112	-84	341	284	108	99	357	578	4,808	5,444	7,112	الأصول الاحتياطية
-8	0	0	-5	1	4	2	-1	0	-1	0	-2	-18	الذهب النقدي
-120	164	-382	-16	2	9	-23	12	18	26	-4	-2	1	حقوق السحب الخاصة*
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المركز الاحتياطي في الصندوق
88	13	271	-63	338	270	129	89	339	554	4,812	5,447	7,128	الصرف الأجنبي
148	316	-73	316	677	-42	-823	-768	-624	2,933	1,316	1,151	-243	صافي الأخطاء والسهو
23,623	14,353	12,048	22,583	21,498	16,370	12,598	16,467	21,502	21,361	43,190	67,539		الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

المصدر: مصرف سوريا المركزي.

الحليفة كافية لتغطية عجز تراكمي كبير في الحساب الجاري بلغ 42 مليار دولار أمريكي من عام 2011 إلى عام 2023، ووفقاً لإحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية، فقد استنفدت احتياطيات سوريا من النقد الأجنبي، التي بلغت 19.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010، بالكامل تقريباً. (الشكل 16).

لا يزال الحجم الحقيقي للاحتياطيات الأجنبية غير مؤكد إلى حد كبير. قد تُشكل التحويلات المالية غير الرسمية مصدراً لإيرادات غير مُبلغ عنها من العملات الأجنبية لسوريا. كما قد تُشكل التجارة غير المُسجلة عبر الحدود والتمويل الأجنبي للمقاتلين مصادراً إضافية لإيرادات العملات الأجنبية، وإن كان من

لقد استنفدت احتياطيات النقد الأجنبي بالكامل تقريباً. انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الذي تجاوز 2 مليار دولار أمريكي في عام 2010، بشكل حاد منذ بداية الصراع (الجدول 2). وفي الوقت نفسه، وانعكاساً لتأثير العقوبات والصراع، من المرجح أن تكون سوريا قد شهدت هروباً كبيراً لرأس المال؛ وهذا مدعوم بتدفقات رأس مال كبيرة للخارج من خلال بنود صافي الأخطاء والإغفالات، وخاصة خلال الفترة 2012-2014، حسبما ورد في إحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية. وقد تم الحد من خسائر احتياطيات سوريا جزئياً بحوالي 7.2 مليار دولار أمريكي من خطوط الائتمان التي قدمتها الحكومتان الإيرانية والروسية.²⁵ ومع ذلك، لم تكن المساعدة المالية من هذه الدول

سوريا عقداً للحصول على قرض روسي بقيمة 700 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2020، والذي تم تعديله لاحقاً في أغسطس/آب 2021 لخفض المبلغ إلى 555 مليون دولار أمريكي.

²⁶ قد تُشكل التحويلات المالية غير الرسمية مصدراً لإيرادات غير مُبلغ عنها من العملات الأجنبية لسوريا. ورغم صعوبة تحديدها كمياً، فإن التجارة غير المُبلغ عنها عبر الحدود قد تُشكل مصدراً آخر لإيرادات العملات الأجنبية لسوريا.

²⁵ وبحسب ما ورد، تلقت سوريا من الحكومة الإيرانية خطوط ائتمان بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2013، و3 مليارات دولار أمريكي في عام 2014، و0.97 مليار دولار أمريكي في عام 2015، و0.5 مليار دولار أمريكي في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لاتفاقية وقعها وزير المالية السوري والروسي واستعرضها تقرير سوريا، منحت روسيا دمشق 240 مليون يورو في مايو/أيار 2014. وفي الآونة الأخيرة، وقعت

د. تطورات سعر الصرف والتضخم

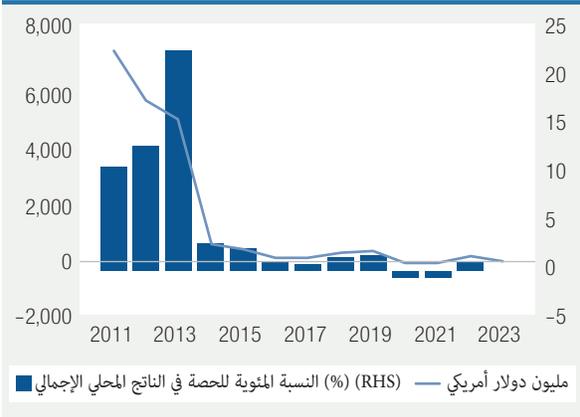
سعر الصرف وظروف السيولة

انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل حاد منذ بدء الصراع، مدفوعة بالنمو السريع في المعروض النقدي وضعف الطلب على العملة المحلية في ظل اقتصاد أخذ في الانكماش. ارتفع سعر صرف الليرة السورية في السوق بشكل حاد من 47 ليرة سورية للدولار الواحد في عام 2010 إلى 14800 ليرة سورية للدولار الواحد بنهاية عام 2024 (الشكل 17.أ). ويعكس هذا في المقام الأول زيادة التمويل النقدي. وزادت القاعدة النقدية (M0) بمقدار 105 مرّة بين عام 2011 ونوفمبر/تشرين الثاني 2024 (الشكل 17.ب).²⁷ شهدت الليرة السورية انخفاضات كبيرة في قيمتها بدءاً من عام 2013 مع توسع دائرة الصراع وسيطرة داعش، ومرة أخرى في عام 2019 في أعقاب الأزمة المالية في لبنان وتطبيق قانون قيصر.

مع استمرار التضخم وتراجع الثقة بالليرة السورية في السنوات التي سبقت تغيير النظام، لجأ الجمهور بشكل متزايد إلى العملات الأجنبية، وتحديدًا الدولار الأمريكي والليرة التركية،

²⁷ استنادًا إلى البيانات الواردة من الحكومة بتاريخ 27 مارس/أذار 2025.

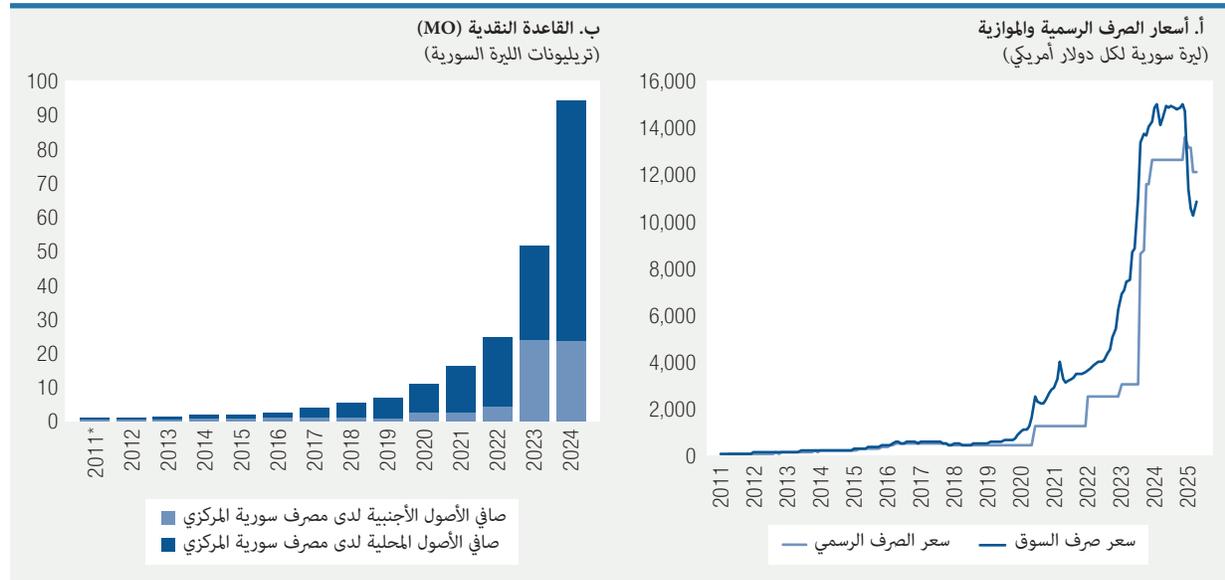
الشكل 16 • احتياطات سوريا من النقد الأجنبي قد استنفدت تقريبًا



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سوريا؛ مؤشر التنمية العالمية؛ تقديرات موظفي البنك الدولي.

الصعب تحديدها كميًا. وقد تم ضخ المزيد من العملات الأجنبية في الاقتصاد المحلي من خلال عائدات إنتاج وتجارة المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك الكبتاغون. ومع تعهد الإدارة الجديدة بكبح إنتاج الكبتاغون والاتجار به، وتفكيكها عشرات مواقع الإنتاج، فمن المرجح أن تنخفض إيرادات العملات الأجنبية من المواد المخدرة بشكل كبير في عام 2025.

الشكل 17 • انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل حاد منذ بدء الصراع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو السريع في المعروض النقدي وسط ضعف الطلب على النقود



المصدر: مصرف سوريا المركزي؛ الليرة السورية اليوم، <https://sp-today.com/en/>؛ تقرير سوريا، <https://syria-report.com/rate-of-the-u-s-dollar-in-the-syrian-forex-market-2011-21-2/>؛ تقديرات موظفي البنك الدولي.

الشكل 18 • ارتفعت قيمة الليرة السورية نتيجة لنقص السيولة بالعملة المحلية وتخفيف الضوابط على الصرف الأجنبي



المصدر: Sp-today؛ تقديرات موظفي البنك الدولي. ملاحظة: المنطقة المظللة تمثل الإطار الزمني لانتقال السلطة من نظام الأسد إلى حكومة تقودها المعارضة.

اعتباراً من 13 أيار/مايو توقعات العملة، مما أدى إلى ارتفاع إضافي في قيمة الليرة استمر حتى منتصف حزيران/يونيو.

التضخم

أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع التضخم في سوريا منذ بداية الصراع. بلغ متوسط مؤشر سعر المستهلك السنوي 54.4 في المائة من عام 2011 إلى عام 2024. وبالمقارنة مع الحروب الأهلية المطولة الأخرى، يبدو أن سوريا قد شهدت تضخماً أعلى نسبياً وأكثر تقلباً (الشكل 19.د). كما ارتبط التضخم ارتباطاً وثيقاً بسعر الصرف (الشكل 19.أ). وتراوح معامل انتقال سعر الصرف المقدر (ERPT)، الذي يقيس كيفية تأثير تحركات سعر الصرف على التضخم المحلي، من 0.30 إلى 0.84 خلال عامي 2011 و2022،³² مما يعني أن انخفاض قيمة العملة بنسبة 100 في المائة مقابل الدولار الأمريكي يرفع التضخم بنسبة 30-84 في المائة في غضون عام (الشكل 19.ب). وهذا مستوى مرتفع نسبياً من الانتقال³³،

³² يرجى الرجوع إلى البنك الدولي، 2022. اقتصاد سوريا في حالة خراب بعد حرب استمرت عقداً من الزمن. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

³³ للمقارنة، يقدر جاسوفا وآخرون (2019) معامل الانتقال السنوي يتراوح من 0.222 إلى 0.231 لاقتصادات الأسواق الناشئة، ومن -0.0127 إلى 0.00592 لاقتصادات المتقدمة، على التوالي.

لإجراء المعاملات والادخار.²⁸ وفي القطاع المصرفي، شكلت الودائع بالعملة الأجنبية 69.4% من إجمالي الودائع في عام 2023، بزيادة حادة عن 15.8% في عام 2011.

تواجه سوريا أزمة سيولة حادة منذ سقوط نظام الأسد نتيجة نقص الأوراق النقدية المادية واختلالات أوسع نطاقاً في تداول العملة المحلية. ورغم شحنات العملة المطبوعة حديثاً من روسيا منذ فبراير/شباط 2025، إلا أن هذه التدفقات ضئيلة للغاية ولا تكفي لتخفيف أزمة السيولة المستمرة في البلاد بشكل ملموس.²⁹ كما غدت قيود جانب العرض هذه الاضطرابات، بما في ذلك انهيار التحصيل الضريبي، وإنهاء متطلبات الإيداع المسبق للمستوردين، وميل متزايد بين الشركات إلى حجب المدفوعات المباشرة للحكومة، مما قلل من حجم العملة المتداولة. وفي غضون ذلك، أفادت التقارير أن الصرافين والمضاربين تلاعبوا بسعر الصرف من خلال التحكم في السيولة المحدودة، مما أدى إلى تقلبات في الأسعار لتحقيق الربح.³⁰ لا تزال السيولة النقدية تُشكّل تحدياً كبيراً للسوريين، إذ يُضعف حد السحب الأسبوعي البالغ حوالي 38 دولاراً أمريكياً النشاط الاقتصادي.³¹ ونتيجة لذلك، يُفضّل العديد من المواطنين الاحتفاظ بمدخراتهم خارج النظام المصرفي، مما يُفاقم من نقص السيولة. وقد أدى تعليق خدمات الدفع الإلكتروني في معظم البنوك إلى صعوبة بالغة في إجراء المعاملات الإلكترونية، مما تسبب في تشكل طوابير طويلة أمام أجهزة الصراف الآلي لسحب كميات محدودة من النقد.

ارتفع سعر صرف الليرة السورية منذ تغيير النظام، مدفوعاً بنقص السيولة المحلية وتخفيف القيود على الصرف الأجنبي. بعد انخفاض قصير الأمد في قيمتها وسط تحول السلطة، ارتفعت قيمة الليرة بنحو 30% مقابل الدولار الأمريكي بين ديسمبر/كانون أول 2024 وفبراير/شباط 2025 (الشكل 18). ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة الطلب على العملة المحلية من السوريين العائدين والمغتربين. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الرفع الجزئي للعقوبات وضوابط الصرف الأجنبي في دعم ارتفاع قيمة الليرة السورية، حيث ساعدت تدفقات التحويلات المالية المتزايدة في التخفيف من شح المعروض من الدولار الأمريكي في السوق. كما عزز الإعلان عن تخفيف العقوبات

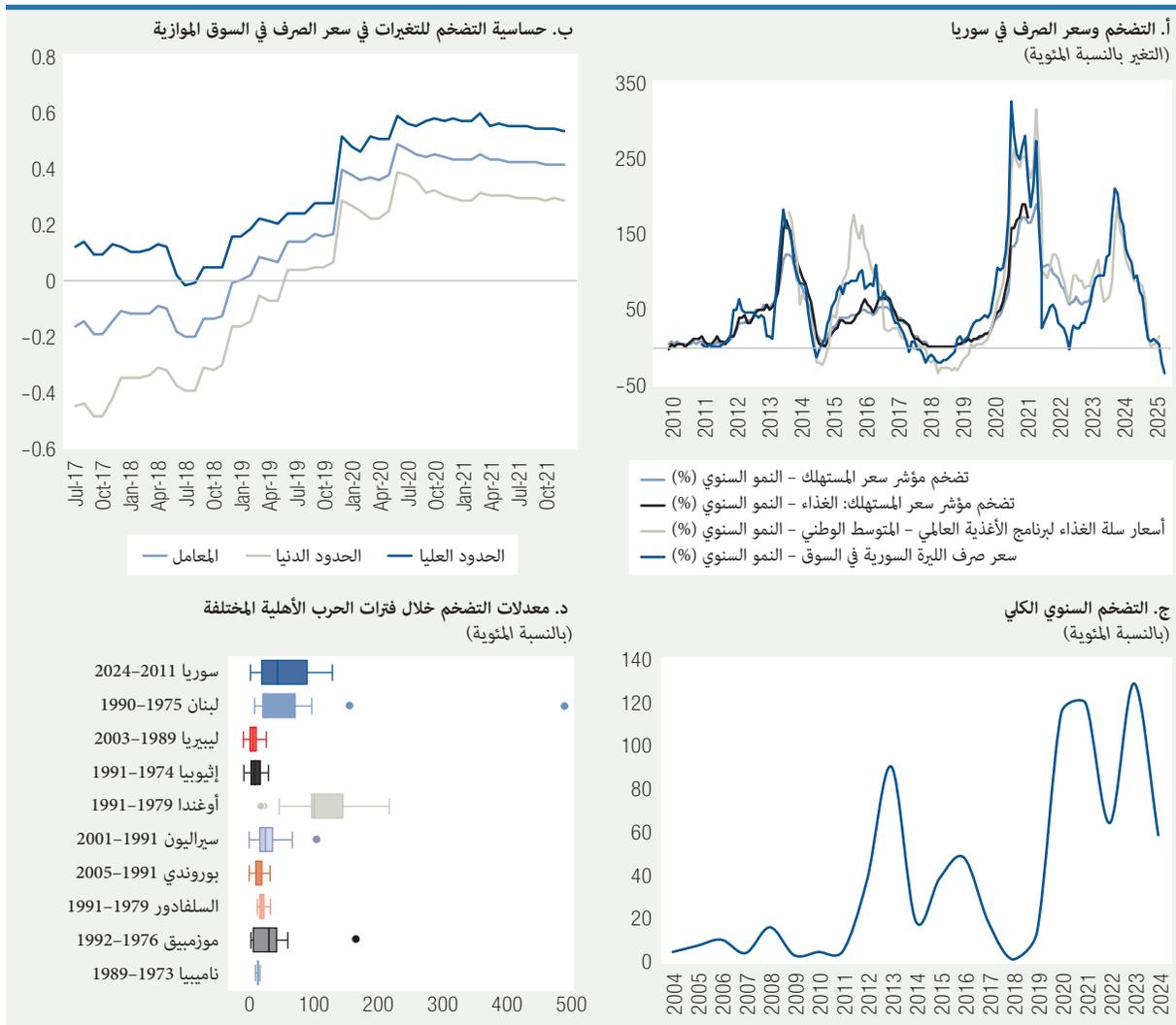
²⁸ تقرير سوريا، 2024. "حكومة تصريف الأعمال السورية تعلن عن أولى إجراءاتها"، 17 ديسمبر/كانون الأول 2024.

²⁹ في 5 مارس/آذار، استلم المصرف المركزي السوري شحنة من العملة السورية من روسيا، إلا أن حجمها وقيمتها لا يزالان مجهولين. يأتي ذلك عقب شحنة أخرى بقيمة 300 مليار ليرة سورية (حوالي 30 مليون دولار أمريكي) في 14 فبراير/شباط.

³⁰ . خليفة، هند، 2025. «أزمة السيولة في المصارف، إلى أين وصلت الليرة السورية؟»، 3، 7al Net، فبراير/شباط 2025.

³¹ نيويورك تايمز، 2025. مع اقتراب رمضان، يشعر السوريون بضائقة مالية». 28 فبراير/شباط 2025. 28 فبراير/شباط 2025

الشكل 19 • بقِي التضخم في سوريا مرتفعًا منذ بداية الصراع



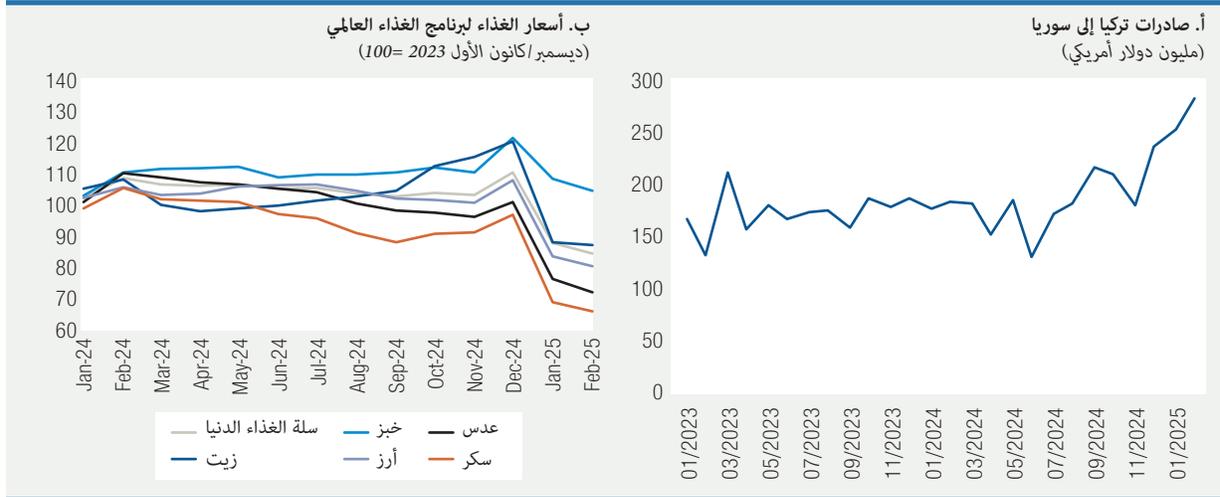
ملاحظة: (ب) استنادًا إلى حلقات الصراع المذكورة في دراسة أوهايو هينوان وستيوارت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008. يمتد المربع من الربع الأول إلى الربع الثالث، ويمثل نسبة 50% الوسطى من البيانات، حيث يشير الخط داخله إلى الوسيط. وتمتد الخطوط خارج المربع إلى أصغر وأكبر القيم الطبيعية، بينما تشير النقاط خارجة إلى القيم المتطرفة. (د) توفر الرسوم البيانية تقديرات نافذة متجددة على مدار ثلاثين شهرًا وفترات ثقة بنسبة 95% لحساسية التضخم للتغيرات في أسعار الصرف الموازية والرسمية باستخدام انحدارات انتقال سعر الصرف المعيارية، على غرار كارير-سوالو وآخرون (2023) وجوبيناث وإيتسكهوي وريجوبون (2010).
a ها، جونغرهم، م. أيهان كوس، وفرانزيسكا أونسورج. 2023. «مصدر شامل: قاعدة بيانات عالمية للتضخم». مجلة المال والتمويل الدولي، المجلد 137 (أكتوبر/تشرين أول): 102896.

أدت أزمة العملة اللبنانية منذ أواخر عام 2019 إلى المزيد من الاختلالات في التدفقات التجارية والمالية، مما زاد من الضغوط التضخمية. بلغ متوسط التضخم في سوريا 5.7 في المائة بين عامي 2001 و2010، و31.1 في المائة بين عامي 2011 و2019، وارتفع إلى 96.5 في المائة بين عامي 2020 و2024 (الشكل 19.ج). وقد ساهم انهيار القطاع المصرفي اللبناني في ارتفاع التضخم في سوريا، حيث أن الأنظمة المصرفية في كلا البلدين مرتبطة ببعضها ارتباطًا وثيقًا. وتشير التقديرات إلى أن السوريين يحتفظون بودائع كبيرة في البنوك

والذي يمكن أن يُعزى إلى عاملين: أولاً، الاعتماد الكبير على الواردات للسلع الأساسية يعني أن انخفاض قيمة العملة يؤدي بسرعة إلى ارتفاع الأسعار المحلية. ثانيًا، تم تمويل العجز المالي في المقام الأول من خلال اقتراض البنك المركزي،³⁴ وهذا يقوض مصداقية البنك المركزي ويزعزع توقعات التضخم.

³⁴ توقفت السلطات السورية عن نشر بيانات المعروض النقدي منذ بداية الصراع، مما يحول دون إجراء تحليل كمي للمعروض النقدي ومساهمته في ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة في سوريا.

الشكل 20 • انخفضت أسعار المواد الغذائية، نتيجة إزالة العديد من نقاط التفتيش العسكرية وتدفع السلع التركيبية المستوردة الأرخص ثمنًا



المصدر: المعهد الإحصائي التركي؛ قاعدة بيانات أسعار برنامج الأغذية العالمي في سوريا؛ تقديرات البنك الدولي.

ملاحظة: سلة الغذاء القياسية هي مجموعة من السلع الغذائية الأساسية. وفي سوريا، تُحدد سلة الغذاء بمجموعة من السلع الجافة التي توفر 2060 سعر حراري يوميًا لعائلة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر. وتحتوي السلة على 37 كيلوغرامًا من الخبز، و19 كيلوغرامًا من الأرز، و19 كيلوغرامًا من العدس، و5 كيلوغرامات من السكر، و7 لترات من الزيت النباتي. وقد استُخدمت فئة "الخبز (المتجر)" لحساب سعر سلة الغذاء.

وانخفضت سلة الغذاء الدنيا لبرنامج الغذاء العالمي بنسبة 20.4 في المائة على أساس شهري و14.1 في المائة على أساس سنوي في يناير/كانون الثاني 2025 (الشكل 20.ب). وبالإضافة إلى ذلك، أفاد البنك المركزي بحدوث انكماش للشهر الثالث على التوالي، وذلك في فبراير/شباط 2025 (-8.0) في المائة.³⁶

هـ. التطورات على مستوى المالية العامة

أدى الانهيار الاقتصادي الناجم عن الصراع إلى تآكل الإيرادات العامة بشدة. تغطي بيانات المالية العامة التي تمت مناقشتها في هذا القسم الحكومة المركزية في دمشق ومنطقة الحكم الذاتي في شمال شرق سوريا، وبالتالي فهي تستبعد جميع الضرائب والتحويلات والنفقات التي تكبدها القوات المسلحة التركية وغير الحكومية في شمال غرب سوريا. وبالنسبة للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بين عامي 2021 و2024، بلغ متوسط إجمالي الإيرادات المدرجة في الموازنة في 9.9 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي المقدر - أقل من نصف نسبة 20.4 في المائة المسجلة في عام 2010 (الشكل 21.أ). وعند تعديلها وفقًا للتضخم، وصلت الإيرادات المدرجة في الموازنة في عام 2024 إلى 18.2

اللبنانية - والتي يُقال أنها تتجاوز بكثير إجمالي أصول بنوك القطاع الخاص السورية في عام 2019. وأدى فرض الضوابط على رأس المال من قبل البنوك اللبنانية في عام 2018 إلى جعل من الصعب إلى حد كبير الوصول إلى هذه الودائع - أو إلى احتمالية فقدانها، وذلك اعتمادًا على قرار البنوك اللبنانية - مما قلل أكثر من كمية الدولار الأمريكي المتاحة للسوريين، وفرض ضغوطًا على الليرة السورية، مؤدّيًا بالتالي إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف، ثم إلى التضخم.

بعد سقوط نظام الأسد، بدأ التضخم بالتراجع. تسبب القتال وعدم الاستقرار واختلال طرق النقل الحيوية في البداية، في ارتفاع سريع في أسعار السلع الأساسية خلال انتقال الرقابة. وبعد انهيار النظام، انخفضت الأسعار بشكل كبير بسبب إزالة نقاط التفتيش العسكرية في جميع أنحاء سوريا، وتدفع السلع التركيبية المستوردة الأرخص، والتي سهلتها سياسات الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشام والتي خفضت التعريفات الجمركية والرسوم وخففت من قيود الاستيراد.³⁵ والجدير بالذكر أن صادرات تركيا إلى سوريا زادت بنسبة 11.7 و6.7 في المائة على أساس شهري في يناير/كانون أول وفبراير/شباط 2025 على التوالي، بعد نمو بلغ 21 في المائة (شهريًا) في ديسمبر/كانون الأول 2024 (الشكل 20.أ).

³⁵ تقرير سوريا، 2025. «تركيا وسوريا تتوصلان إلى خارطة طريق اقتصادية، ما يعزز حضور المنتجات التركية في السوق السورية». 4 فبراير/شباط 2025.

³⁶ مصرف سوريا المركزي. مجموعة تيليجرام. تاريخ الدخول إليه 26 مارس/اذار 2025.

الجدول 3 • الدعم المدرج في الموازنة حسب البنود في سوريا (مليار ليرة سورية؛ نسبة مئوية)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
6,218	4,937	5,549	3,500	373	811	657	إجمالي الدعم المدرج في الموازنة
18	30	42	41	9	21	21	إجمالي الدعم المدرج في الموازنة (% من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنة)
2,000	3,000	2,700	2,700	11	430	275	دعم النفط
4,093	1,887	2,799	750	347	371	367	دعم الزراعة
3,858	1500	2400	700	337	361	357	قمح ودقيق
0	300	300	/	/	/	/	سكر وأرز
103							خميرة
75	50	50	50	10	10	10	صندوق دعم الزراعة*
50	30	22	/	/	/	/	صندوق التحويل إلى الري الحديث
7	7	27	/	/	/	/	صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية
75							دعم المناطق المتضررة من الزلزال
50	50	50	50	15	10	15	IV. الصندوق الوطني للمساعدات الاجتماعية**
							بنود المذكرة:
35,500	16,550	13,325	8,500	4,000	3,882	3,187	إجمالي النفقات المدرجة في الموازنة

المصدر: تقديرات البنك الدولي بالاعتماد على تقارير مختلفة لوزارة المالية.

ملاحظة: * أنشئ صندوق دعم الزراعة لمساعدة المزارعين على مواجهة ارتفاع أسعار المدخلات؛ ** يقدم الصندوق الوطني للمساعدات الاجتماعية مجموعة متنوعة من برامج المساعدة الاجتماعية للجنود المتقاعدين والنساء والشركات الصغيرة.

ومع محدودية الوصول إلى التمويل المحلي والخارجي، اعتمدت الحكومة في المقام الأول على تسييل ديونها، كما يتضح من المعروض النقدي المتزايد الذي تمت مناقشته في القسم السابق.

و. تكوين واستدامة الدين

ارتفع الدين الخارجي والمحلي لسوريا بشكل ملحوظ منذ بداية الصراع. قبل عام 2011، كان الدين الخارجي لسوريا ثنائيًا في المقام الأول، وبلغ في مجمله حوالي 5 مليار دولار. وبسبب العقوبات، لم يتم تسجيل أي عمليات تسديد أو إقراض إضافي من دائنين تقليديين منذ عام 2011. وعلى هذا النحو، ظل رصيد الدين الخارجي لسوريا، وفقًا لتقرير إحصاءات الديون الدولية الصادر عن البنك الدولي (IDS)، دون تغيير. ومع ذلك، منذ عام 2011، ورد أن الدين الخارجي من إيران وروسيا قد زاد بشكل كبير، وهو ما لا تعكسه أرقام إحصاءات الديون الدولية.⁴⁰ واعتبارًا من نهاية عام 2024، أظهرت بيانات البنك المركزي أن الدين الخارجي المستحق على سوريا، بما في ذلك المتأخرات، بلغ 22.3 مليار دولار (104 في

⁴⁰ وبما أن سوريا توقفت عن تقديم التقارير إلى نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي في نهاية عام 2010، فإن الأرقام منذ عام 2011 هي تقديرات تستند إلى الشروط الأصلية لأدوات الدين.

في عامي 2021 و2022، تم تقليص الدعم - لا سيما على الغذاء والوقود - لينخفض إلى 30% من النفقات المدرجة في الموازنة في عام 2023، من 42% في عام 2022، وذلك عقب ارتفاع أسعار منتجات البترول والأدوية. وعكست موازنة عام 2024 تحولاً مستمراً نحو خفض الدعم للسلع الأساسية، وانخفضت أكثر كنسبة من النفقات المدرجة في الموازنة (الجدول 3). ونظرًا لعدم اعتماد أي موازنة حتى الآن لعام 2025، تُنفذ موازنة عام 2025 حاليًا على أساس 12/1 من موازنة العام السابق؛ حيث بلغت موازنة عام 2024 ما قيمته 35.5 تريليون ليرة سورية (ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي أو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024).

عجز الموازنة كبير، ويكون أكبر عند النظر في الدعم والنفقات خارج الموازنة. بين عام 2012 و2024، بلغ متوسط العجز المالي السنوي لسوريا حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الإنفاق خارج الموازنة للعمليات العسكرية ودعم الكهرباء. ولتخفيف العبء المالي على الحكومة، استهدف البنك المركزي السوري جمع 2000 مليار ليرة سورية من خلال إصدارات سندات الخزنة بين عامي 2020 و2024، ولكن تم جمع 1211 مليار ليرة سورية فقط، وهو ما يمثل 5.5 في المائة فقط من عجز المالية العامة خلال هذه الفترة. وأفادت التقارير أن سوريا تلقت خطوط ائتمان من كل من إيران وروسيا، كانت تهدف في المقام الأول إلى تسهيل شراء النفط والحبوب.

المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للبلاد في عام 2024)⁴¹. وارتفع الدين الحكومي المحلي لسوريا أيضاً من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مارس/آذار 2025 (72 تريليون ليرة سورية، أو 5 مليار دولار)، وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

تترتب على سوريا متأخرات كبيرة. ووفقاً لبيانات البنك المركزي، بلغ إجمالي المتأخرات الخارجية 20.9 مليار دولار (98 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام 2024). ومن الجدير بالذكر أن إجمالي متأخرات سوريا لإيران كبيرة، حيث تبلغ حوالي 17.0 مليار دولار⁴³ - تمثل 81 في المائة من إجمالي المتأخرات. وتشير بيانات البنك المركزي السوري إلى أن سوريا مدينة لروسيا بمبلغ 1.2 مليار دولار، ولكن لا توجد متأخرات مسجلة لروسيا حالياً. ويشير مصدر البيانات نفسه أنه تراكمت على سوريا متأخرات كبيرة للدائنين متعددي الأطراف (2.3 مليار دولار) والدائنين الثنائيين/الرسميين (18.6 مليار دولار)، مما في ذلك حوالي 1.2 مليار دولار لنادي باريس. ولا يفيد مكتب الإحصاء المركزي بوجود متأخرات للدائنين من القطاع الخاص لعام 2024، إلا أن تقرير إحصاءات الديون الدولية الصادر عن البنك الدولي أبلغ عن وجود متأخرات للدائنين من القطاع الخاص بقيمة 6 ملايين دولار في عام 2023. وينبغي مطابقة بيانات الدين مع جميع الدائنين لتأكيد مستويات الدين الخارجي والمتأخرات.

ز. القطاع المالي

يواجه النظام المالي السوري تحديات هائلة، ستكون حاسماً لتحقيق التعافي. تهيم البنوك على النظام المالي (مع مؤسسات تمويل أصغر صغيرة الحجم، والخدمات المالية لمكتب البريد، وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية). والمعلومات الموثوقة محدودة، إذ لم تُجرَ بعد مراجعات لجودة الأصول وغيرها من

⁴¹ ويقدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية لسوريا لعام 2024 بنحو 21.4 مليار دولار، استناداً إلى توقعات البنك الدولي.

⁴² وتشير تقارير المكتب المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي الدين الخارجي، باستثناء الديون من إيران وروسيا، يبلغ نحو 4.2 مليار دولار، وهو أقل إلى حد ما من تقديرات إحصاءات الديون الدولية الصادرة عن البنك الدولي والتي تبلغ نحو 5 مليارات دولار.

⁴³ أفاد مكتب الإحصاء المركزي أن إجمالي المتأخرات المترتبة على سوريا لإيران بلغ 17 مليار دولار. وقد تكون هناك حاجة لتسوية الديون، إذ تشير بعض تصريحات المسؤولين الإيرانيين إلى أن قيمة قروض إيران لسوريا تتراوح بين 30 و50 مليار دولار. يرجى الرجوع إلى وثيقة مسربة تكشف أن سوريا مدينة لإيران بمبلغ 50 مليار دولار؛ لماذا تطلب إيران 30 مليار دولار من سوريا؟

إجراءات العناية الواجبة. وتشير بيانات مصرف سورية المركزي إلى أصول مصرفية ضئيلة جداً، تقارب 12 مليار دولار أمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 (69% منها لدى البنوك الحكومية، و19% لدى البنوك الخاصة التقليدية، و12% لدى البنوك الإسلامية). ويُعدّ النظام المالي أساسياً لإتاحة مدفوعات محلية آمنة وعابرة للحدود، ولتعبئة الموارد، وتخصيصها للاستخدام المُنتج. سيستغرق تعافي النظام المالي من سنوات العقوبات بعض الوقت، لا سيما وأن سوريا لا تزال على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF). وسيكون من المهم معالجة مخاطر النزاهة، مثل ملكية البنوك، الحوكمة، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال، وغيرها؛ إلى جانب معالجة أوجه الضعف التي تؤثر على أنظمة الدفع المحلية، والخسائر الكبيرة غير المعترف بها في العديد من البنوك، والتي تؤثر على ملاءتها المالية. وكانت الوساطة المالية محدودة بالفعل قبل عام 2011، وقد ازدادت الأنشطة المالية غير الرسمية بشكل ملحوظ مع انتشار استخدام خدمات الحوالة، والنقد (غالبًا بالعملة الأجنبية)، والذهب.

من المرجح أن البنوك المملوكة للدولة، التي كانت تهيمن على النظام المالي قبل عام 2011، تعاني من ضائقة مالية. ولا تزال ستة بنوك مملوكة للدولة فاعلة (يمثل بنك واحد منها معظم أنشطتها). ويُرجَّح أنها استُخدمت بكثافة لتلبية احتياجات الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة خلال النزاع، وبالتالي من المرجح أن تكون تعاني من ضائقة مالية شديدة. ومن المرجح أيضاً أن تعاني من ضائقة تشغيلية، بالنظر إلى فقدان الموظفين، وتراجع الاستثمارات منذ عام 2011، والخسائر والأضرار المرتبطة مباشرةً بالنزاع.

من المرجح أيضاً أن تكون المصارف الخاصة قد ضعفت بسبب النزاع، في حين أن فروعاً لمجموعات دولية قوية هي في وضع أفضل لاستئناف نشاطها. يُقدر أن خمسة عشر مصرفاً خاصاً مرخصين لتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. وتشير بيانات مكتب الإحصاء المركزي إلى أن أصول المصارف الخاصة تبلغ قرابة 3.5 مليار دولار أمريكي. ومن المرجح أن تكون المصارف السورية التي تربطها علاقات بمجموعات مصرفية إقليمية قوية في وضع أفضل للاستفادة من قدراتها التشغيلية ومواردها المالية لاستعادة الخدمات المصرفية الرئيسية، بدءاً بالعلاقات مع المصارف المرسله (حتى لو كان بعضها فروعاً لبنوك لبنانية أضعفتها الأزمة التي يمر بها هذا البلد).

من المرجح أن يكون الصراع قد أضعف فعالية الرقابة المصرفية بشكل أكبر. شكلت استقلالية العمليات والرقابة على البنوك المملوكة للدولة نقاط الضعف الرئيسية قبل عام 2011. ومن المرجح أن تكون نقاط الضعف هذه قد تفاقمت مع وجود مشاكل إضافية تتعلق بنقص الموارد، والثغرات التنظيمية،

وضعف تطبيق المعايير، ومحدودية إنفاذها. ويبدو أن شبكات الأمان المالي اللازمة للتعامل مع المؤسسات الضعيفة وغير القابلة للاستمرار لا تزال غائبة إلى حد كبير.

إن الاعتماد الكبير على النقد يُثقل كاهل السيولة، مع محدودية استخدام المدفوعات الإلكترونية المحلية. رغم الزيادة الأخيرة في الأوراق النقدية، أفادت التقارير أن "عملاء الشركات والأفراد الذين يطلبون النقد من البنوك لا يزالون يُرفضون في

كثير من الأحيان".⁴⁴ وتبدو المدفوعات الإلكترونية المحلية غير متطورة بشكل كافي، مما يعكس، من بين أمور أخرى، ضعفًا في نظام المدفوعات الوطني يعود إلى ما قبل الصراع (مثل الثغرات القانونية، وضعف الرقابة على المدفوعات، وغيرها)، وعلى الأرجح الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للمدفوعات.

⁴⁴ فابنانشال تايمز: 2025. "سوريا تستورد أوراقًا نقدية جديدة من روسيا مع تفاقم أزمة السيولة النقدية في اقتصادها". 14 فبراير/شباط 2025.

التوقعات الاقتصادية

ومن المرجح أن تواجه سوريا أزمة مياه غير مسبوقه في صيف عام 2025، وخاصة في دمشق، بسبب ظروف الجفاف الشديد وانخفاض قياسي في هطول الأمطار - وهو الأدنى في حوضي عين الفيحة ودمشق منذ عام 1958.⁴⁵ إلى جانب استمرار تقييد الوصول إلى المناطق المزروعة، من المتوقع أن يؤدي انخفاض هطول الأمطار إلى إنتاج حبوب دون المتوسط في عام 2025 (الشكل 22). ويُنصح تخفيف العقوبات المتوقع بعض الإمكانيات الواعدة، إلا أنه إلى حين اتخاذ تدابير ملموسة، لا تزال الأصول المجمدة والقيود على الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية تعيق إمدادات الطاقة، والمساعدات الخارجية، وإيصال المساعدات الإنسانية، والتجارة والاستثمار.

⁴⁵ تقرير سوريا، 2025. "دمشق تواجه أزمة مياه صيفية غير مسبوقه وسط انخفاض قياسي في هطول الأمطار". 6 مايو/أيار 2025.

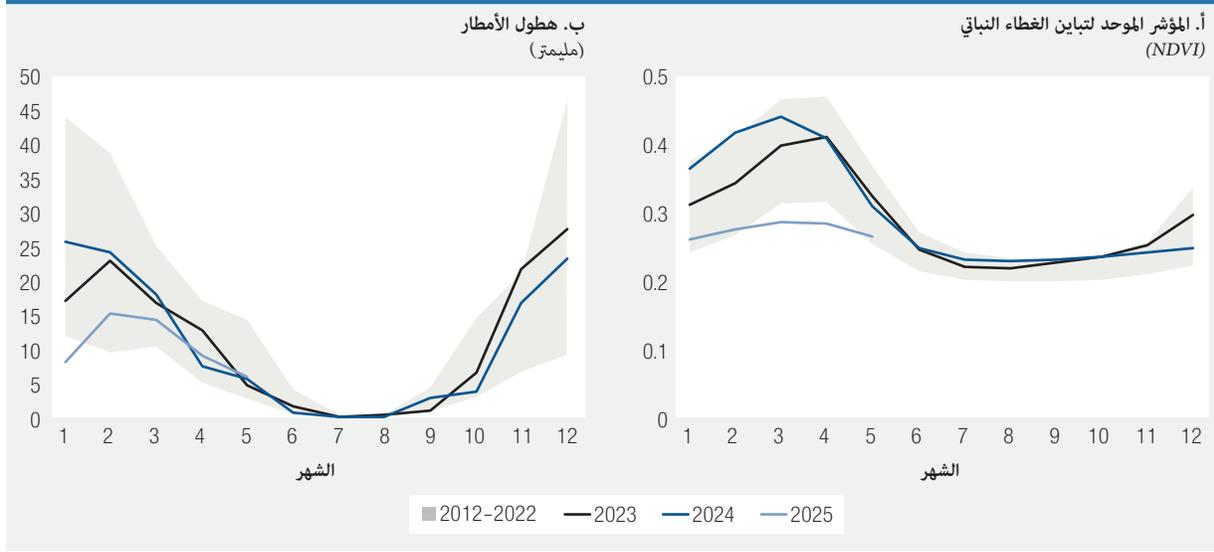
في ظل حالة عدم يقين شديدة بشكل غير اعتيادي، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.0% في عام 2025، بعد انخفاضه بنسبة 1.5% في عام 2024. وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى أن النشاط الاقتصادي شهد مزيداً من التراجع في أوائل عام 2025، حيث استمر الاقتصاد في الانكماش وسط استمرار المشاكل الأمنية، والاختلالات في إمدادات النفط، وظروف السيولة الشحيحة. وظلت سوريا تعاني من أزمة سيولة حادة حتى وقت قريب. علاوة على ذلك، تشير البيانات عن بُعد إلى أنه من المتوقع أن تنخفض غلة الحبوب لعام 2025. وقد تأخرت زراعة الحبوب الشتوية بسبب تأخر هطول الأمطار في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وتعطلت بشكل كبير بسبب الصراع المستمر، ونزوح السكان، والانتقال الحكومي في أواخر عام 2024، والجفاف المبكر بين نوفمبر/تشرين الثاني 2024 ويناير/كانون الأول 2025.

الجدول 4 • الجمهورية العربية السورية/مؤشرات آفاق الفقر على المستوى الكلي (التغيرات السنوية بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2025 (تنبؤات)	2024 (تنبؤات)	2023 (تقديرات)	2022	
1.0	-1.5	-1.2	0.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة (أ)
19.7	58.1	127.8	63.7	التضخم (مؤشر سعر المستهلك)
-2.2	-3.1	-2.5	-4.6	رصيد المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، الاقتصاد الكلي، ممارسات التجارة والاستثمار العالمية.

الشكل 22 • يشير الاستشعار عن بعد لمؤشرات الغطاء النباتي إلى انخفاض الإنتاج المحاصيل في عام 2025



ليانات خدمة التتبع المالي (FTS) والحكومة الأمريكية (الشكل 23).⁴⁸ لذا، يُعتَبَرُ قرار يناير/كانون الثاني 2025 بتجميد المساعدات الخارجية مؤثراً بشكل خاص، إذ يؤثر على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء وتوزيع المياه، مما يُفاقم الوضع الإنساني الهش أصلاً لملايين السوريين. ومن ناحية إيجابية، فإن اتفاقاً بشأن تقاسم الموارد أو ترتيبات الحكومة بين الحكومة الانتقالية والسلطات في الشمال الشرقي، قد يُعزز الإنتاج الوطني من النفط والغاز. كما أن المشاركة الإقليمية المتنامية، لا سيما من خلال تركيا وبعض دول الخليج، قد تدعم الانتعاش الاقتصادي وتجذب الاستثمارات.

بدأ عدد متزايد من النازحين السوريين في العودة، مما يشير إلى تحول في اتجاهات النزوح من شأنه أن يحمل آثاراً اقتصادية مهمة. عاد حوالي 515000 - 8.1 في المائة من 6.3 مليون لاجئ

⁴⁸ ركزت معظم جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتحقيق الاستقرار على شمال شرق سوريا، في المناطق الخاضعة للإدارة الكردية. كما قدمت الوكالة الدعم في شمال غرب سوريا، بشكل رئيسي من خلال تمويل صندوق إعادة إعمار سوريا والخوذ البيضاء (الدفاع المدني السوري)، اللذين وسَّعا نطاق عملياتهما ليشمل المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام سابقاً منذ انسحابه. إضافةً إلى ذلك، قد تتعاون بعض المنظمات التي تمولها الوكالة مع شركاء محليين أو شبكات ذات نطاق أوسع، بما في ذلك المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام سابقاً.

المخاطر فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية مرتفعة للغاية. لا تزال التحديات الأمنية حادة، مع احتفاظ الجماعات المسلحة بنفوذ كبير وانتشار الأسلحة، الأمر الذي يُقوّض السلطة المركزية. وسيُشكّل تأمين إمدادات النفط تحدياً كبيراً للحكومة الجديدة نظراً للاختلالات في واردات النفط من إيران، مما قد يرفع أسعار الوقود ويُفاقم التضخم. ومن المتوقع أن يكون للتعرفة الأمريكية المفروضة حديثاً تأثير فوري ضئيل، نظراً لمحدودية صادرات سوريا وقلّة تجارتها مع الولايات المتحدة؛ ومع ذلك، لا تزال آثارها على المدى الطويل غير مؤكدة، لا سيما إذا تصاعدت التوترات الجيوسياسية على نطاق أوسع.⁴⁶ كما قد يؤثر تعليق المساعدات الخارجية الأمريكية بشكل كبير على المساعدات الإنسانية في سوريا.⁴⁷ ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في المساعدات الإنسانية المقدمة لسوريا، حيث قدّمت ما بين 30% و40% من إجمالي التمويل في السنوات الأخيرة، وفقاً

⁴⁶ وتبلغ الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات السورية حالياً 10 بالمائة، ومن المقرر أن ترتفع إلى 41 بالمائة في يوليو/تموز 2025.

⁴⁷ في 20 يناير/كانون الثاني 2025، أوقف الرئيس دونالد ترامب جميع المساعدات الخارجية الأمريكية الإئتمانية لمدة 90 يوماً، وأعقب ذلك أمرٌ من وزير الخارجية ماركو روبيو بوقف جميع البرامج الممولة من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مما أدى إلى قطع الدعم عن الخدمات الأساسية فوراً. يرجى الرجوع إلى: تقرير سوريا، 2025. «وقف ترامب المفاجئ للمساعدات الخارجية يُلحق ضرراً بالغاً بالاستجابة الإنسانية لسوريا». 4 فبراير/شباط 2025.

سوريا: مؤشرات اقتصادية مختارة (2008-2024)

(كمتسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الدخل القومي والأسعار ^أ	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الدخل القومي والأسعار ^أ	-1.5	-1.2	0.7	1.9	-0.7	1.2	1.4	-0.7	-6.4	-4.2	-10.3	-26.3	-26.3	2.9	5.2	5.9	4.5
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير بنسبة مئوية، على أساس سنوي)	21.4	20.0	23.7	14.4	12.1	22.6	21.5	16.4	12.6	16.5	21.5	21.4	43.2	67.5	61.4	54.1	52.6
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليارات الدولارات الأمريكية)	20.5	18.2	15.9	15.3	16.7	19.6	15.8	13.8	14.5	17.4	21.6	27.4	45.1	59.4	55.8	49.5	42.1
الدخل القومي الإجمالي (بطريقة أطلس، مليارات الدولارات الأمريكية)	830.0	770.0	710.0	710.0	790.0	970.0	810.0	720.0	750.0	900.0	1,070.0	1,270.0	1,980.0	2,600.0	2,480.0	2,250.0	1,950.0
نسب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بطريقة أطلس (بالدولار الأمريكي)	869.0	847.6	1,056.0	664.5	574.4	1,109.8	1,097.8	851.4	656.0	847.3	1,060.6	985.9	1,897.7	2,952.1	2,730.6	2,462.2	2,429.1
نسب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالدولار الأمريكي)	58.1	127.8	63.7	118.8	114.2	13.4	1.0	18.0	47.7	38.5	29.2	89.6	37.4	4.8	4.4	2.9	15.7
نمو مؤشر سعر المستهلك (متوسط الفترة، التغير بنسبة مئوية، على أساس سنوي)																	
مالية الحكومة ^ب */																	
الإيرادات	8.6	6.1	10.4	14.5	13.6	25.3	24.8	22.8	21.8	20.5	24.0	21.6	25.8	19.9	20.4	23.8	20.1
التنقحات	11.7	8.6	15.0	20.5	21.5	33.4	33.3	31.9	32.3	32.5	38.5	47.1	43.9	25.7	26.6	26.0	22.4
التنقحات الجارية	8.8	7.1	13.3	17.7	14.6	24.2	24.9	24.0	24.2	24.1	28.2	37.8	31.6	14.1	15.2	17.5	15.3
نفقات التنمية	2.9	1.5	1.8	2.9	6.9	9.3	8.4	7.9	8.1	8.4	10.3	9.3	12.2	11.6	11.4	8.4	7.1
الرصيد الإجمالي	-3.1	-2.5	-4.6	-6.0	-7.8	-8.1	-8.4	-9.0	-10.5	-12.0	-14.5	-25.5	-18.1	-5.7	-6.2	-1.1	-1.9
المال والائتمان ^ج																	
الاحتياطي النقدي (M0)		26.7	27.6	39.3	57.4	60.0	57.4	46.4	42.2	42.0	47.3	45.5	34.3	27.8			
المعروض النقدي (M1)		18.5	24.2	34.3	52.4	53.9	47.1	41.7	38.1	39.3	42.4	42.8	34.7	31.9	37.5	36.3	33.8
النقد بمعناها الواسع (M2)		31.4	32.7	50.9	73.9	72.9	68.4	62.2	64.1	66.8	73.6	79.6	62.9	58.6	72.0	71.8	67.6
صافي الأصول الأجنبية		45.6	22.2	37.8	48.2	25.8	30.1	34.9	48.7	41.9	38.6	45.0	37.6	35.3	21.6	24.0	24.1
صافي الأصول المحلية		-14.2	10.4	13.1	25.7	47.2	38.3	27.3	15.4	24.9	35.0	34.6	25.3	23.3	50.4	47.8	43.5
ائتمان للحكومة		-0.5	13.6	23.3	38.6	50.7	47.4	35.8	33.2	38.1	46.3	45.5	26.3	11.9	14.7	16.1	17.6
ائتمان للمؤسسات العامة		6.8	5.8	6.2	10.4	10.8	8.7	11.9	13.1	12.9	15.1	17.7	16.1	15.0			
ائتمان للقطاع الخاص		7.4	6.7	10.2	12.5	12.9	11.0	10.9	14.7	17.9	19.6	22.6	21.3	20.7			
ميزان المدفوعات ^د		17.4	9.2	21.2	23.2	15.4	15.3	19.4	22.9	15.4	7.0	10.6	9.1	19.3	31.9	29.0	37.5
صادرات السلع والخدمات																	

(يُنصح في الصفحة التالية)

(كسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

السلع	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
السلع	12.8	6.3	17.4	3.8	2.6	3.2	4.0	4.3	3.9	3.0	1.9	1.7	1.3	3.8	11.9	8.9	8.3
الخدمات	4.5	2.9	3.8	3.8	2.6	3.2	4.0	4.3	3.9	3.0	1.9	1.7	1.3	3.8	11.9	8.9	8.3
واردات السلع والخدمات	50.7	39.0	62.5	62.5	52.8	34.2	36.6	41.9	47.9	39.7	47.2	50.4	31.0	31.2	31.6	30.8	36.5
السلع	43.9	34.7	56.4	47.1	30.1	31.4	35.8	39.9	33.2	39.9	33.2	39.9	42.7	26.5	26.0	25.8	30.7
الخدمات	6.8	4.3	6.1	5.7	4.2	5.2	6.0	8.0	6.5	7.3	7.3	7.6	4.5	4.3	5.6	5.0	5.8
تحويلات العاملين (الأرصدة)	18.4	13.6	17.8	17.8	17.8	7.2	11.0	12.7	13.2	9.4	5.0	4.5	3.2	1.8	1.5	1.9	2.0
رصيد الحساب الجاري	-11.1	-11.9	-13.3	-1.4	-4.8	-3.1	-1.0	-5.4	-8.9	-31.9	-32.7	-18.3	-12.8	-0.6	-1.9	1.0	1.0
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.0	0.0	0.1	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.0	0.2	1.2	2.4	2.8
استثمارات الحافظة	0.5	0.2	-0.1	-0.2	0.2	-0.3	0.0	1.1	0.2	0.9	0.0	0.6	-0.2	-0.3	-0.4	-0.1	-0.1
استثمارات أخرى	10.0	9.7	14.6	-0.7	-0.1	1.9	4.9	9.3	9.3	9.9	14.3	4.1	2.5	1.9	0.0	-0.5	-1.2
إجمالي أصول الاحتياطيات	-0.2	0.7	-0.8	-0.7	1.5	1.3	0.7	0.8	0.8	2.2	2.7	22.5	12.6	10.5	31.8	32.2	32.5
(بالأشهر من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج (GNFS))	0.0	0.2	-0.1	-0.2	0.5	0.4	0.2	0.2	0.2	0.7	0.7	5.4	4.9	4.1	12.1	12.6	10.7
سعر الصرف ^ع																	
سعر الصرف الرسمي (ليرة سورية/دولار أمريكي، متوسط) ^د	12,651.4	7,955.8	2,783.6	2,150.9	973.9	436.0	436.0	507.4	467.6	276.3	168.0	137.5	70.0	48.2	46.4	46.6	46.6
سعر صرف السوق (ليرة سورية/دولار أمريكي، متوسط) ^{هـ}	14,798.9	10,546.2	4,377.1	3,346.1	1,904.8	609.3	456.3	512.9	506.1	304.2	168.0	137.5	70.0	48.2	46.4	46.6	46.6
متوسط سعر الصرف المرجح (ليرة سورية/دولار أمريكي، متوسط) ^و	14,144.8	9,642.0	3,734.7	2,884.6	1,542.3	514.5	445.8	510.0	486.7	290.7	168.0	137.5	70.0	48.2	46.4	46.6	46.6
دولار أمريكي، متوسط ^ز																	
بنود المذكرة																	
عدد السكان (بالملايين) ^ح	24.7	23.6	22.5	21.6	21.0	20.4	19.6	19.2	19.2	19.4	20.3	21.7	22.8	22.9	22.5	22.0	21.6

المصادر:

- ^أ المكتب المركزي للإحصاء في سورية؛ مؤشرات التنمية العالمية؛ توقعات البنك الدولي للاقتصاد الكلي وتوقعات الفقر
^ب وزارة المالية السورية؛ قواعد بيانات المالية العامة للبنك الدولي؛ إحصاءات الديون الدولية
^ج مصرف سورية المركزي
^د مصرف سورية المركزي
^{هـ} مؤشرات التنمية العالمية
^و مراجعة توقعات سكان العالم لعام 2024
^ز ملاحظات:

* تعكس البيانات المالية أرقام الموازنة وتغطي الحكومة المركزية في دمشق، وبالتالي فهي لا تشمل جميع الضرائب والتحويلات والنفقات التي تكبدتها المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في شمال شرق سوريا، وكذلك القوات المسلحة التركية وغير الحكومية في شمال غرب سوريا.
 ** الليرة السورية اليوم لسعر الصرف في السوق؛ مصرف سوريا المركزي لسعر الصرف الرسمي؛ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لحساب الواردات الأساسية المستوردة بسعر الصرف الرسمي؛ المكتب المركزي للإحصاء لأوزان مؤشر سعر المستهلك في سوريا؛ تقديرات موظفي البنك الدولي.

- Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center. 2022. "Border Nation: The Reshaping of the Syrian-Turkish Borderlands." March 30, 2022.
- Ohiorhenuan, J.F.E., Stewart, F., and UNDP. 2008. Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity. New York: UNDP. <https://www.undp.org/publications/crisis-prevention-and-recovery-report-2008-post-conflict-economic-recovery-enabling-local-ingenuity>
- Reuters. 2024. "How has the fall of Assad impacted Syria's energy sector?" December 9, 2024.
- The New York Times. 2025. "As Ramadan Nears, Syrians Feel the Pinch of a Cash Shortage." February 28, 2025.
- The Syria Report. 2024. "Syria's Caretaker Government Announces First Measures." December 17, 2024.
- The Syria Report. 2024. "Syria's Crude Oil Production 1968–2023." July 9, 2024.
- The Syria Report. 2025. "Damascus Faces Unprecedented Summer Water Crisis Amid Record Low Rainfall." May 6, 2025.
- The Syria Report. 2025. "Trump's Sudden Halt of Foreign Aid Wrecks Havoc on Syria's Humanitarian Response." February 4, 2025.
- The Syria Report. 2025. "Turkey and Syria Reach Economic Roadmap, Boosting Turkish Goods in the Syrian Market." February 4, 2025.
- World Bank, 2022. Syria Economic Monitor : Lost Generation of Syrians. Washington, D.C.: World Bank Group.
- Bhaya, Abhishek G. 2024. "Why is Iran asking for \$30 billion from Syria?" December 24, 2024.
- Crisis Analysis – Syria. 2021. "Using night light reflectance to measure economic output in Syria." May 27, 2021.
- Daher, Joseph, Nizar Ahmad, and Salwan Tah. 2022. "Smuggling between Syria and Lebanon, and from Syria to Jordan." April 19, 2022.
- Fiess, Norbert. 2007. "Business Cycle Synchronization and Regional Integration: A Case Study for Central America." World Bank Economic Review 21(1): 49–72.
- Financial Times. 2025. "Syria flies in fresh banknotes from Russia as cash crunch hits economy." February 14, 2025.
- Ha, Jongrim, M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge. 2023. "One-Stop Source: A Global Database of Inflation." Journal of International Money and Finance 137 (October): 102896.
- Iran International. 2023. "Syria Owes \$50 Billion To Iran, Leaked Document Reveals." May 12, 2023.
- Institut français des relations internationales. 2017. "Trade without Religion between Turkey and Syria." March 24, 2017.
- Iran International Newsroom. 2023. "Syria Owes \$50 Billion To Iran, Leaked Document Reveals." May 12, 2023.
- Khalifa, Hind. 2025. "Liquidity crisis in banks.. Where did the Syrian pound go?" 7al Net, February 3, 2025.

World Bank, 2024. Syria Economic Monitor: Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare. Washington, D.C: World Bank Group.

World Bank, 2024. The welfare of Syrian households after a decade of conflict. Washington, D.C: World Bank Group.

World Bank, 2022. Syria's Economy in Ruins after a Decade-long War. Washington, D.C: World Bank Group.

World Bank. 2023. Syria Economic Monitor, Summer 2023: The Economic Aftershocks of Large Earthquakes. Washington, D.C: World Bank Group.



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433